

Distr.: General
24 June 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها كل من ديورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ وغادة فتحي إسماعيل والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا؛ وماري أكرمي، المديرية التنفيذية لشبكة النساء الأفغانيات؛ بالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها كل من إيفا - ماريا ليميتس، وزيرة خارجية إستونيا؛ وسابيمون كوفيني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ وسوبراهمانيام جايشنكار، وزير خارجية الهند؛ وليندا توماس - غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في مجلس وزراء الرئيس بايدن؛ وأودون هالفورسن، نائب وزير خارجية النرويج؛ وطارق أحمد لورد ويمبولدون ووزير الدولة للكونولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والتي أدلى بها أيضا ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والنيجر، في إطار جلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في أفغانستان"، التي عقدت يوم الثلاثاء 22 حزيران/يونيه 2021. كما أدلى ببيان محمد حنيف أتمر، وزير خارجية أفغانستان.

ووفقا للفهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن جلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية، أُرقت نسخ منها أيضا: أستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وبولندا، وتركيا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، واليابان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي أتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين يورغنسن

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة الممثلة الخاصة للأمم العام لأفغانستان، ديبورا ليونز

إنني أرحب بمستوى الاهتمام المُوَلَّى لأفغانستان، الذي يبرهن عليه هذا الاجتماع المنعقد اليوم على مستوى وزراء الخارجية. فما من وقت أنسب لإبداء هذا الاهتمام.

ومهما قلت للمجلس فلن أكون مبالغة في وصف مدى قلقي بشأن الحالة في أفغانستان. فكل الاتجاهات الرئيسية – أي المتصلة بالمجال السياسي، والأمن، وعملية السلام، والاقتصاد، والطوارئ الإنسانية، ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19) – هذه الاتجاهات جميعها إما سلبية أو تتسم بالركود. وإذا كان ثمة إحساس بالأمل فهو إنما يعزى إلى عدم تحقق التوقعات السابقة التي تنبأت بأسوأ المآلات. لكن روح الأفغان المستميتة وحيويتهم الهائلة تواجهان اختباراً عسيراً، واحتمال الانزلاق نحو سيناريوهات وخيمة أمر لا يمكن استبعاده. إن ما يحدث في أفغانستان تظل له عواقب عالمية، ويتعين إحاطة مجلس الأمن على الوجه الأوفى بمدى خطورة الحالة الراهنة.

لقد أحدث الإعلان في منتصف نيسان/أبريل عن انسحاب جميع القوات الدولية خلال الشهر المقبل هزة زلزلت النظام السياسي الأفغاني والمجتمع الأفغاني بوجه عام. إن قرار الانسحاب كان متوقعا، لكن ما لم يكن متوقعا هو سرعة تنفيذه – فمعظم القوات قد انسحبت الآن بالفعل. وكان على جميع الأطراف الفاعلة أن تتواءم مع هذا الواقع الجديد الذي أخذت تتكشف ملامحه.

إن الانسحاب هو أحد أربعة أجزاء يتضمنها اتفاق شباط/فبراير 2020، المبرم بين الولايات المتحدة وحركة طالبان والذي أخذ المجلس بالفعل علما به. ولقد وُلد الاتفاق أملا في إفساح المجال لتحقيق السلام بين أبناء أفغانستان. فالقوات الأجنبية سترحل، وستتاح الفرصة من ثم للأفغان لأن يتلاقوا ويجدوا سبيلا يفضي إلى السلام بدلا من أن يقاتل بعضهم بعضا. لكن عوضا عن ذلك، كانت الأعمال التي جرت في ساحة المعارك أكبر بكثير من التقدم الذي أحرز على مائدة المفاوضات.

وفي هذا الوقت الحرج، استبد القلق بالجمهور الأفغاني وبأعضاء السلك الدبلوماسي في كابول إزاء الافتقار إلى الوحدة السياسية بين النخبة السياسية الأفغانية. ولئن كانت بعض أوجه القصور التي تعاني منها الحكومة جزءا من إرث يُغَلَّب الاعتبارات السياسية على أصول الحكم الرشيد، فإن الافتقار إلى الوحدة يجب أن يُعالج وإلا فإنه قد يسهم في سيطرة حركة طالبان على مزيد من الأراضي. ولكن تُشجعنا تشجيعا حذرا الخطوات التي اتخذها مؤخرا الرئيس غني وحكومته والقادة السياسيون الآخرون للتلاقي من أجل مناقشة المسائل الأمنية الملحة وإظهار الوحدة. غير أن الاختبار الحقيقي سيتمثل فيما إذا كانت الوحدة في كابول ستؤدي إلى مواصلة تدعيم عملية السلام وتقوية مؤسسات الدولة.

لقد سمعني المجلس أتكلم عن التزايد المستمر في العنف خلال السنة الماضية، حتى مع استهلال محادثات السلام بالدوحة في أيلول/سبتمبر. بل إن التقدم الذي حققته حركة طالبان مؤخرا يعد أكثر أهمية، وجاء نتيجة حملة عسكرية مكثفة. فمنذ بداية أيار/مايو، سقط في يدها أكثر من 50 مقاطعة من مقاطعات أفغانستان الـ 370. ومعظم المقاطعات التي استولت عليها تحيط بعواصم إقليمية، مما يوحي بأن حركة طالبان تتهيا للانقضاض على هذه العواصم فور إتمام القوات الأجنبية لانسحابها. وهذه الحملة العسكرية تضي في اتجاه

معاكس تماما للتصريحات التي أدلى بها مؤخرا رئيس اللجنة السياسية لحركة طالبان وقال فيها "نحن ملتزمون بالمضي قدما مع الأطراف الأخرى في جو من الاحترام المتبادل والتوصل إلى اتفاق."

وستكون مواصلة حركة طالبان لهذه الحملة العسكرية المكثفة تصرفا مأساويا. إذ ستؤدي إلى تزايد واستمرار العنف الذي سيطيل معاناة الشعب الأفغاني ويهدد بتدمير كثير مما تم بناؤه وكسبه بشق الأنفس في السنوات العشرين الماضية. وينبغي أن يكون من الواضح تماما أن أي جهود ترمي إلى تنصيب حكومة مفروضة عسكريا في كابول ستكون ضد إرادة الشعب الأفغاني والمواقف المعلنة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي على وجه العموم.

لقد كنا نأمل أن يجري التعجيل بالمفاوضات المتعثرة في الدوحة من خلال مؤتمر يعقد بإسطنبول في نيسان/أبريل ويتشارك في استضافته تركيا وقطر والأمم المتحدة. وكان الفريق الذي يمثل الجمهورية مستعدا لحضور المؤتمر، لكن حركة طالبان لم تستجب رسميا للدعوة قط. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان العمل في إطار ولايتها، وبالتعاون مع الدول الأعضاء، لإيجاد سبل تتيح المضي قدما في المفاوضات. لكن دوافع النزاع تَغلب الآن فيما يبدو على طرائق التفاوض المعقولة والمنشودة.

وحتى بغير ديناميات النزاع التي وصفتها، تعد أفغانستان بلدا يواجه أزمات متعددة. فانعدام الأمن الغذائي وصل إلى مستويات الطوارئ بالنسبة لثلث الأفغان تقريبا، في الوقت الذي تتفاقم فيه حالة الجفاف هذا العام، ويتزايد حجم التشرد الداخلي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نسبة الفقر يمكن أن ترتفع في أفغانستان من 50 في المائة إلى أكثر من 70 في المائة من جراء النزاع، والموجة الثالثة الخطيرة لمرض كوفيد-19، والجفاف، ووهن النسيج الاجتماعي، وعوامل أخرى. وهذا الاحتمال المفزع يسلط الضوء على أهمية المعونة الإنسانية المقدمة من جميع البلدان. ولكن على الرغم من التبرعات التي قدمت مؤخرا، فإن النداء الإنساني الذي يستهدف جمع 1,3 بليون دولار لعام 2021 لم يُموَّل حتى الآن إلا بنسبة 30 في المائة.

وكما هو معتاد، فإن من يدفعون أكبر الأثمان هم الأفغان العاديون. فمع اشتداد الاقتتال، لا تبرح حالة المدنيين تزداد سوءا. فقد ارتفعت الخسائر في صفوف المدنيين بنسبة 29 في المائة خلال الربع الأول من عام 2021 بالقياس إلى الفترة نفسها من العام الماضي. ومما يلفت النظر ويثير الأسى أن الخسائر ارتفعت في صفوف النساء بنسبة 37 في المائة، وفي صفوف الأطفال بنسبة 23 في المائة. ويجب على الأطراف أن تتخذ على الفور خطوات للتوسع في تطبيق تدابير حماية المدنيين. فالمدنيون يُستهدفون قصدا وبانتظام في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني.

وإزاء هذه المعاناة الهائلة، تُشدد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على أهمية أن يوضع الضحايا واحتياجاتهم في مركز الصدارة في مفاوضات السلام. ويجب أن يشمل هذا تدابير محددة لحماية الأقليات. وما الهجمات المستمرة والمتواترة على جماعة الهزارة في كابول إلا تنكرة رهيبية بكيفية استخدام النزاع العام لاستهداف جماعات بعينها.

وكما يعرف المجلس، فإن صون حقوق المرأة يظل شاغلا رئيسيا، وهذه الحقوق يجب ألا تستخدم كورقة مساومة على مائدة المفاوضات. فحقوق الرجل غير قابلة للتفاوض. وحقوق المرأة غير قابلة للتفاوض. وحقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض. ومن يعرف ذلك خيرا من المجلس؟ ويجب أن يكرر المجتمع الدولي، وبلدان المنطقة بوجه خاص، تأكيد ما لهذه الحقوق من أهمية في مفاوضات السلام.

كما أن شباب أفغانستان - الذين يُعدون الآن الجيل الأفضل تعليماً في تاريخ البلد - يجري حرمانهم من مستقبلهم؛ مستقبل يسعون إلى بنائه عن طريق التعليم من أجل الإسهام في تنمية بلادهم. وبدلاً من ذلك، يساقون إلى الحرب.

واسمحوا لي أن أوضح ذلك بثلاثة أمثلة. ففي خضم العنف المتزايد، تبرز ثلاث هجمات تبين الطابع المأساوي لهذا النزاع والحاجة الماسة لإنهائه. وأولها، كان هجوم وقع في 8 أيار/مايو على فتيات عائدات إلى ديارهن بعد انتهاء يومهن في المدرسة بمنطقة تقطنها أغلبية من جماعة الهزارة في كابول، وقد أسفر هذا الهجوم عن مقتل أكثر من 100 طالبة صغيرة. إن ضمير العالم قد صُدم عن حق. فقد هاجم رجال راشدون بالقبائل فتيات صغيرات يحملن كتباً مدرسية. وفي وقت أسبق من هذا الشهر، قتل 11 من العاملين في إزالة الألغام لأغراض إنسانية وجرح 15 آخرون في مقاطعة بغلان. وبعد أسبوع، استهدفت هجمات فردية ولكن منسقة في نانغرهار من يقومون بالتلقيح ضد شلل الأطفال، فقتلوا خمسة منهم وجرحوا عدداً أكبر. وهذه ليست هجمات ضد أفراد، بل هجمات ضد مستقبل أفغانستان ذاته - ضد فتيات تُردن الحصول على التعليم، وضد مزبلي ألغام مهرة لا يريدون إلا تطهير الأرض لتمكين الناس من زراعتها بلا خوف، وضد قائمين بالتلقيح يخاطرون بحياتهم لمكافحة آفة شلل الأطفال كي لا يعاني الأطفال الأفغان.

فما الذي يتعين فعله؟

ما زال هناك وقت، هو وقت قليل، لكن ما زال هناك وقت لتجنب حدوث السيناريو الأسوأ. فقد بُني في أفغانستان ما يكفي لمواصلة البناء - إن تسنى فقط إحلال السلام. ومن الأهداف الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خلال هذه الفترة التي تكتنفها الشكوك، مواصلة العمل مع جميع الشركاء لضمان استمرارية المؤسسات التي تدعم رفاه الأفغان جميعاً. فلا يسع أي حكومة مقبلة تتبثق عن المفاوضات أن تبدأ من لاشيء. ويحدوني أمل صادق في أن تدرك حركة طالبان ذلك بقدر ما تدرکه الحكومة القائمة في كابول.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قد استمعت أيضاً إلى الأصوات الكثيرة التي تحثنا على أداء دور أكبر في عملية السلام، ونحن مستعدون ومجهزون للقيام بذلك إن التزمت الأطراف بإجراء مفاوضات حقيقية والاتفاق معاً على دور يُنابط بالأمم المتحدة.

ونحن نعمل أيضاً في ارتباط أوثق وبدأب أكبر مع بلدان المنطقة. وقد أوضحت المباحثات التي أجريتها داخل المنطقة خلال العام الماضي، وخاصة في إطار قمة قلب آسيا التي عقدت مؤخراً في دوشانبي، أن بلدان المنطقة تتقاسم شواغل خطيرة إزاء استتالة وتجزؤ النزاع في أفغانستان. وتتضمن هذه الشواغل تدفق اللاجئين، وحركة المهاجرين، وتنامي تهريب المخدرات، والإرهاب، وضياع فرص الترابط الاقتصادي والتبادل التجاري الذي يحقق نفعاً متبادلاً. ولكن هذه المشاكل لن تنحصر في المنطقة وحدها. ذلك أن تجزؤ النزاع يخلق، كما تعلمنا جميعاً بشكل مؤلم، بيئة أكثر تراخياً مع الجماعات الإرهابية تتيح لها أن تجند، وتمول وتخطط وتنفذ العمليات على نطاق عالمي.

إن علينا أن نقبل الواقع - فاحتدام النزاع في أفغانستان يعني مزيداً من انعدام الأمن لبلدان أخرى كثيرة، قريبة وبعيدة.

وبلدان المنطقة لها دور هام تؤديه في مساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار وعلى الاندماج بصورة أكبر في المنطقة. وإني لأرحب بتعيين السيد جون أرنو مبعوثاً خاصاً للأمين العام لأفغانستان والقضايا الإقليمية،

الذي أعمل معه في ارتباط وثيق. وينبغي كذلك مواصلة تنشيط الأطر الإقليمية القائمة، مثل الترويكا الموسعة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وقلب آسيا، وغيرها، من أجل دعم مسار سياسي وسلمي لأفغانستان. ويمكننا أن نتفق جميعاً على أن أي حكومة مقبلة لأفغانستان ستحتاج، من أجل ذاتها ومن أجل مواطنيها، إلى مشاركة ومساندة دوليتين. وستكون تبرعات المانحين جوهرياً لدعم الاحتياجات الإنمائية والإنسانية الحالية. وليس هذا وقت يفتر فيه عزمنا أو نعمد فيه، وهو أمر أسوأ، إلى الإسهام ولو عن غير قصد في دلائل اليأس المتلاحقة.

لقد طمأنت الأفغان إلى أن الأمم المتحدة لن تتخلى عنهم وستواصل النهوض بدورها.

ومن المؤكد أن علينا جميعاً أن نبذل الآن كل جهد لتجنب انزلاق البلد إلى مسار يقود إلى المزيد من إراقة الدماء والمعاناة. فما حدث منهما يكفي بالتأكيد.

إن هناك اتجاهاً واحداً فقط مقبولاً لأفغانستان – اتجاهاً واحداً مقبولاً – هو الابتعاد عن ساحة الحرب والعودة إلى مائدة المفاوضات. ويجب على مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه، بدعم من بلدان المنطقة، لدفع الأطراف في ذلك الاتجاه. فالتاريخ المأساوي للنزاع يجب ألا يكرر نفسه – لكن ذلك قد يحدث إن ترك النزاع لحاله أو إن ركنا نحن إلى التقاعس.

وإنني لأقدر غاية التقدير مشاركة شخصيات بارزة من العواصم، وأتطلع مرة أخرى إلى تلقي توجيهات أعضاء مجلس الأمن لمساعدة هذا البلد الرائع.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تدعم شعب وحكومة أفغانستان في تحقيق السلام والاستقرار. وتساند البعثة، وفقاً لولايتها، درء النزاع وحله، وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعي، وكذلك تقوية التعاون الإقليمي. وتدعم البعثة أساليب الحكم الفعالة التي تعزز الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني، وإقامة مؤسسات خاضعة للمساءلة تركز على احترام حقوق الإنسان. وتبذل البعثة 'مساعي حميدة'، وتقدم خدمات أساسية أخرى، تشمل خطوات دبلوماسية تعتمد على استقلالية المنظمة وحيادها ونزاهتها، لدرء نشوب النزاعات أو تصاعدها أو انتشارها. وتتسق البعثة الدعم الدولي المقدم لصالح الأولويات الإنمائية والإنسانية لأفغانستان.

المرفق الثاني

بيان المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غادة فتحي إسماعيل والي

إنه لما يشرفني أن أنضم إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز، في جلسة الإحاطة هذه بشأن الحالة في أفغانستان، في هذا الوقت الحافل بالتحديات، وإني ممتنة لإستونيا، التي تتولى رئاسة المجلس، لتفضلها بدعوتي.

وأود، أولاً، أن أشكر مجلس الأمن على اتخاذ القرار 2543 (2020)، الذي أبدى فيه تقديره لتعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان، تدعيماً لحكومة أفغانستان، باعتبار ذلك أولوية توجه مساعينا المقبلة.

كما سلط القرار الضوء على أهمية التعاون الإقليمي، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، بما في ذلك من خلال مكافحة الفساد - وكلها تدابير تمثل لبنات لبناء السلام في أفغانستان. ومن ركائز العمل الأساسية لتحقيق هذا الطموح اتباع استراتيجية وافية التكامل ومتقنة التوازن لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ويعد التصدي لتهديدات المخدرات ضرورياً أيضاً لمعالجة الروابط بين الجريمة والإرهاب التي تضافرت لتُبقي أفغانستان الدولة التي تضم أكبر عدد من ضحايا الإرهاب في العالم.

وتشير التقديرات إلى أن الإتاوات المفروضة على الأفيون، التي يدفعها زارعو الخشخاش لحركة طالبان أساساً، قد بلغت 14,5 مليون دولار في عام 2019، بحساب الأسعار على باب المزرعة. وربما تكون الإتاوات المفروضة على تصنيع المواد الأفيونية والاتجار بها قد وُلدت ثمانية أمثال ذلك المبلغ.

وتشير التقديرات إلى أن زراعة الأفيون وإنتاجه قد حققا دخلاً يشكل 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان.

وقد زادت المساحة الكلية المزروعة بخشخاش الأفيون في عام 2020 بنسبة 37 في المائة بالقياس إلى العام السابق لتصل إلى نحو 224 000 هكتار، وتمثل بذلك ثالث أكبر مساحة قيست في أي وقت من الأوقات. ولم يتأثر محصول خشخاش الأفيون تقريباً بالجائحة، وتشير التقديرات إلى أن حجم الإنتاج المحتمل يبلغ 6 300 طن، أي ما يمثل 85 في المائة من الإنتاج العالمي.

إن المزارعين يزرعون المزيد والمزيد من خشخاش الأفيون لكن الدخول هبطت إلى أدنى مستوياتها. فمتوسط السعر على باب المزرعة وقت الحصاد بلغ 42 دولاراً للكيلوجرام، بالقياس إلى 275 دولاراً للكيلوجرام في العقد الماضي.

وتتفاقم تهديد الأفيون بقدر أكبر مع تنامي دور أفغانستان بوصفها مصدراً إقليمياً للميثامفيتامين.

وفي إيران، ارتفعت ضبطيات المخدرات الآتية من أفغانستان من أقل من 10 في المائة من مجموع الضبطيات في عام 2015 إلى أكثر من 90 في المائة في عام 2019. كما تشير البيانات المتعلقة بالضبطيات إلى أن التصنيع قد تواصل أثناء الجائحة.

ونحن نعرف من التاريخ ومن عمليات السلام الأخرى، كما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز، في الإحاطة التي وافقتم بها في آذار/مارس، أن المخدرات غير المشروعة والاقتصاد غير المشروع يهددان السلام والأمن.

وتمثل زراعة خشخاش الأفيون أيضا مأزقا اقتصاديا.

وقد سأل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المزارعين عن الأوجه التي ينفقون فيها دخولهم غير المشروعة المستمدة من الأفيون، وكانت الإجابات الثلاث التي تصدرت ردودهم هي الغذاء، والمصروفات الطبية، وفساد الديون.

والآن وصلت أسعار الأفيون إلى أدنى مستوى لها منذ بداية الرصد المنهجي، مما يجعل المعدمين غير قادرين على سد احتياجاتهم الأساسية.

ويتعين اتخاذ خطوات حازمة لإيجاد مسار أكثر استدامة.

والعزيمة السياسية المتجددة والدعم الدولي شرطان ضروريان لتوفير فرص الحياة الصحية وسبل كسب العيش بمنأى عن العنف والجريمة، واستنادا إلى التزام متين بسيادة القانون ونزاهة الخدمات العامة.

ويرتكز الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على ولايات متكاملة تتصل بالمخدرات، والجريمة، والفساد، والإرهاب، ونحن مستعدون لزيادة مساعدتنا في إطار الجهود الجماعية الرامية إلى دعم السلام الهش.

وأولا، يجب أن نعمل معا لتمكين مزيد من المزارعين من التحول إلى زراعة محاصيل مشروعة مجزية.

لقد وصلت أسعار الأفيون إلى أدنى مستويات لها من الناحية التاريخية، بينما أفضت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. وأدى هذا إلى جعل التنمية البديلة مجزية بقدر أكبر من زراعة الأفيون غير المشروعة، ويتعين علينا أن نعتنم هذه الفرصة لتوسع بشكل حاسم من نطاق دعمنا.

ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يشجع التنمية البديلة في 20 مقاطعة لصالح أكثر من 60 000 أسرة، أي ما يمثل واحدة من كل أربع أسر تقوم بزراعة المخدرات.

وقد أنشأ برنامجنا نحو 28 000 فرصة عمل خلال أربع سنوات، تُولد دخلا مشروعا يربو على 15 مليون دولار، وتمثل النساء 48 في المائة من المنتفعين. وهذه خطوات إيجابية يتعين علينا أن نتوسع فيها بإدماج التنمية البديلة في تدابير الاستثمار والدعم الأوسع نطاقا والأطول أمدا.

وثانيا، يتعين علينا أن نولي الأولوية للوقاية والعلاج القائمين على الأدلة. فالخطر يحدق بالشباب في أفغانستان لا بحكم توافر أكبر إمدادات للأفيون في العالم فحسب، بل وبحكم توافر تشكيلة متكاملة من المخدرات الاصطناعية.

ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدات وأدوات للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل من المخدرات، لكن هناك حاجة ماسة إلى تقديم مزيد من الدعم.

وقد أدى نقص التمويل إلى انخفاض عدد مراكز العلاج من المخدرات في البلد من 107 مراكز إلى 86 مركزا، وتضمن ذلك إقفال خمسة مراكز للنساء والأطفال في مطلع العام الماضي.

وثالثاً، أحث الحكومة والجهات المانحة على تخصيص موارد أكبر وزيادة القدرات التنفيذية من أجل إحباط الاتجار بالمخدرات.

وفي سياق انسحاب القوات الدولية، تزايدت ضرورة إصلاح الشرطة، والخدمات الإرشادية والتدريبية والاستشارية التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لسلطات إنفاذ القانون والهيئات القضائية.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان، وتتسارع وتيرة عملنا. فقد دربنا في عام 2021 عدداً من الضباط يفوق عدد من دربناهم في عام 2019 بأكمله، ليصل عددهم خلال العام ونصف العام الماضيين إلى أكثر من 600 ضابط تلقوا تدريباً على ما يقرب من 20 نشاطاً.

ويدمج تدريبنا حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وقد ساعدنا وزارة الداخلية على وضع مدونة قواعد السلوك الخاصة بها.

وعمل مكتبنا أيضاً مع الحكومة من أجل إنشاء أول وحدة معنية باستخدام الكلاب في مكافحة المخدرات، وينتظر أن تبدأ هذه الوحدة عملياتها في تشرين الثاني/نوفمبر.

ورابعاً، يجب أن تقتزن الاستجابات الرامية إلى مكافحة المخدرات بإجراءات لمكافحة الفساد، وصدور الإيرادات العامة، وتنمية اقتصاد استثماري مشروع قادر على توليد فرص العمل والابتكار.

ويتعين أيضاً اتخاذ إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل حرمان الشبكات الإجرامية والعناصر الإرهابية من الأموال.

وقد اعتمدت الدول الأعضاء في بداية حزيران/يونيه، في أول دورة استثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، إعلاناً سياسياً يدعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، إلى تعزيز سيادة القانون وتدبير مكافحة الفساد في جهود حفظ السلام وبناء السلام.

وخامساً، يتعين علينا تقوية التعاون الإقليمي لحماية الناس، ووقف الاستغلال الإجرامي والإرهابي للتجارة المشروعة، ودرء ما لذلك من آثار غير مباشرة.

إن الاتجار بالمخدرات، والتدفقات النقدية غير المشروعة، بالإضافة إلى جرائم مثل تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، أمور تشكل تهديدات داخل أفغانستان وخارج حدودها.

ومن الجوهرى أيضاً الاهتمام بالبعدين الإقليمي والدولي، بغية وقف تدفق السلائف إلى البلد، وإحباط تدفق المواد الأفيونية عبر طرق الجنوب والشمال والبلقان للاتجار بها خارج المنطقة.

واستجابة لذلك، يُشرك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أفغانستان مع جيرانها من خلال برامج قطرية وإقليمية وعالمية متكاملة تدعم الآليات والمنصات المتعلقة بالتنسيق والتعاون في مجال إنفاذ القانون.

وعلاوة على ذلك، ساعدنا على تجهيز وتدريب شبكة أقاليمية للسلطات الجمركية ووحدات الرقابة على الموانئ، تشمل مطارات أفغانستان وحدودها، لاكتشاف السلع غير المشروعة واعتراضها، إلى جانب تسهيل التجارة المشروعة.

كما أنشأ مكتبنا شبكة لاسترداد الأصول لغرب ووسط آسيا من أجل مكافحة غسيل الأموال، وترصد التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من المنطقة.

ونسعى إلى زيادة صلات أفغانستان والبلدان المجاورة بجنوب آسيا، والخليج، وشرق أفريقيا، عن طريق ربط هذه الجهود بالمبادرات التي يقوم بها المكتب في مجال إنفاذ القانون والتعاون القضائي بهذه المناطق.

كما نمضي قدما في عملنا المنفذ ضمن إطار "وحدة العمل في الأمم المتحدة" لصالح أفغانستان، وهو إطار يجري حاليا وضعه في صيغته النهائية، ويقدم فيه المكتب إسهاما مباشرا بشأن الأولويات المتعلقة بالسكان والرخاء والسلام والشراكة.

وسادسا وأخيرا، علينا كفالة أن يُعزز كل ما نقدمه من دعم المكاسب التي حققتها النساء والفتيات في أفغانستان بشق الأنفس، كي تتمكن من أداء دور نشط في صوغ مستقبل البلد.

ويتضمن عمل المكتب في مجال التنمية البديلة تركيزا خاصا على تنمية مهارات وقدرات النساء، ونحن نساعد النساء على التعافي من إدمان المخدرات ليتمكن من العثور على فرص عمل.

وأسفرت جهودنا الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال إنفاذ القانون عن إلحاق عدد متساو من ضابطات الشرطة بالوحدات المعنية بالاعتراض في المطارات، كما تخدم ثلاث نساء في الفريق الجديد لسائسي كلاب مكافحة.

وإني أحث أفغانستان وشركاءها على ضمان أن تتكامل الاستجابات المتوازنة لمكافحة المخدرات، التي تعزز الإدماج وتمكن النساء والفتيات، مع مجمل الجهود المبذولة للتفاوض وبناء السلام ودعمه.

إن عملية سلام تسمح بتحقيق التنمية البديلة، ومكافحة المخدرات، وتنفيذ الاستجابات الصحية في كل مناطق البلد، بما فيها المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، من شأنها أن تساعد على إحراز تقدم حاسم في مكافحة اقتصاد المخدرات غير المشروعة، ضمانا لمستقبل أفغانستان.

وأود أن أختتم كلمتي بشكر جميع زملائي في فريق الأمم المتحدة في أفغانستان والشاء عليهم لتفانيهم في النهوض بالمهمة الجوهرية للأمم المتحدة.

ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقف، في هذه اللحظة الصعبة والحاسمة، متضامنا مع أفغانستان حكومة وشعبا في التزام كامل بتحقيق السلام الدائم والعاقل الذي تستأله أفغانستان بحق.

المرفق الثالث

إحاطة المديرية التنفيذية لشبكة النساء الأفغانيات، ماري أكرمي

إني أرحب بتقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي عُرض على هذه الهيئة في نيسان/أبريل من هذا العام. ومنذ صدور هذا التقرير تزايد العنف للأسف وأودى بالحياة الغالية لعدة مئات، معظمهم من النساء المهنيات وأطفال المدارس والشباب. كما سُرد الآلاف من ديارهم.

إن ما وصف بأنه عملية سلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان انتهى إلى صفقة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان. أما بالنسبة للشعب الأفغاني فإن هذه الصفقة لم تجلب إلا تزايد العنف، وتدهور الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، وتردي الحالة الاقتصادية، والتشرد، ومزيدا من الغموض.

فالأطراف المشاركة في مفاوضات السلام ينبغي ألا تتفاوض بشأن السلام وترتكب في الوقت نفسه أعمالا هجومية عنيفة. فهذه الازدواجية لا تؤدي إلا إلى تقويض عملية السلام وخفض ثقة الشعب في عملية السلام. وينبغي ألا يكون الهدف من محادثات السلام هو وقف إطلاق النار، بل ينبغي أن يكون وقف إطلاق النار هو ما يمهد الطريق لعملية السلام.

وهذا ما دفع المجتمع المدني الأفغاني، ولا سيما النساء، إلى دعوة جميع الأطراف إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار. لكن حركة طالبان لم تنبذ نداءنا فحسب، بل شنت حملة قتل ضد النساء المهنيات، والصحفيين، وبناء السلام، وكثفت هجماتها العنيفة على المؤسسات التعليمية والممتلكات العامة والخاصة.

إن الملايين من أبناء أفغانستان قد عاشوا وشبوا مثلي في أتون الحرب. إن جيلي، وجيل اليوم الأصغر سنا، لم يعيشا في كنف السلام. تخيلوا أنكم تستيقظون كل صباح وأنتم تفكرون في أنكم قد تعودوا إلى دياركم فلا تجدون أسركم على قيد الحياة. لقد تعبنا من الحرب. وتعبنا من حضور جنازات أصدقائنا وأقاربنا. ونريد لهذه الحرب أن تنتهي.

ونحن نرحب بأي جهد تبذله أطراف أفغانية أو دولية لتمهيد الطريق للحل السلمي للنزاع الدائر. غير أننا كنا واضحين في أننا نريد سلاما كريما وعادلا، لا استسلاما لحركة طالبان أو لجماعة متطرفة عنيفة أخرى.

إن السلام ليس مجرد غياب الحرب. إن السلام يعني التحرر من كل أشكال العنف والقسر، واحترام كرامة الإنسان، والعدل، وتمتع النساء وكل المواطنين بالمساواة. وهو يشمل أيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمكين من العيش في وئام. ولئن كنا نريد للمفاوضات أن تنجح في إنهاء العنف، فإننا نشعر كنساء بقلق عميق من أن تصبح حقوق المرأة هي الثمن الذي يُدفع مقابل السلام.

ولا يمكن إنكار أو تجاهل أن وضع المرأة يشغل مكانة مركزية في النزاع الدائر بأفغانستان. وسيراقب الناس في كل أنحاء العالم ما إذا كانت الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية الداعمة لمحادثات السلام الأفغانية سترقى إلى مستوى التزاماتها بقضايا المرأة والسلام والأمن؛ وتكفل أن تسفر عملية السلام عن حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، بمقتضى التعهدات التي قطعتها على نفسها في الاتفاقات الدولية التي وقعتها.

واسمحوا لي أيضا أن أخبركم بأن الشعب الأفغاني يتمتع، بالرغم من ضخامة التحديات، بحيوية تقاوم الشدائد. فشابنا يواصلون تنظيم وتعبئة أنفسهم في سبيل إحلال السلام، والتبرع بالدم، والتطوع لمعاونة المحتاجين.

وكبارنا لا يبرحون يشجعوننا على مناصرة الحق. وتذكرنا أمهاتنا بألا نسمح بأن نُعامل كمواطنين من الدرجة الثانية؛ وما برحت شبكتنا، شبكة النساء الأفغانيات، تسعى لإسماع أصوات النساء في كل أرجاء أفغانستان والعالم.

إن السلام المستدام لن يتسنى إحلاله إلا إن كان شاملا للجميع، والسبيل الوحيد لضمان السلام المستدام هو أن ينبثق عن عملية شاملة للجميع يُطلب فيها من المجتمع الأفغاني أن يشارك وأن يتفاعل. والآلية الأفغانية للسلام الشامل للجميع نموذج لمبادرات كثيرة تسعى إلى تحقيق عملية سلام شاملة للجميع.

ونحن نشجع الأمم المتحدة على تقديم الدعم إلى أطراف المجتمع المدني الأفغاني، والجماعات النسائية، والمبادرات الشبابية في جهودها الرامية إلى بناء السلام انطلاقا من مستوى القواعد الشعبية، وإلى النهوض بالسلام الاجتماعي.

وسنواصل جهودنا من أجل تحقيق السلام والعدل، لكنكم جميعا تعرفون أن الحرب في أفغانستان ليست حربا محلية. إنها حرب بين دول كبرى، دول إقليمية. وهي أخيرا حرب تغذيها المخدرات والتعدين غير المشروع.

ورسالتني ورسالة المجتمع المدني العاجلة هي أن نداءنا لوقف إطلاق النار هو نداء عاجل!

ويجب على الأمم المتحدة، ممثلة بأعلى مستوياتها ومنها مجلس الأمن، أن تُوجب على حركة طالبان والحكومة الأفغانية الالتزام بالوقف الدائم لإطلاق النار. فبلا وقف إطلاق النار، سيطل الشعب الأفغاني يُقتل ويُجرح، وستظل نساؤنا تُرملن، وسيظل أطفالنا يُبْنَمون.

ونحن نهييب بهذه الهيئة ألا نقف متفرجة. فلا تسمحوا لإبادة جماعية مماثلة للتي حدثت في رواندا بأن تقع تحت أنظاركم في أفغانستان.

إن أفغانستان التي تتمتع بالاستقرار، وتتوافر لها مقومات التمكين الاقتصادي، وتعتمد على ذاتها، والتي تُحترم فيها سيادة القانون والعدل وحقوق الإنسان، وتُكفل فيها الحماية وتوفر الضمانات لحقوق المواطنين ستعود بالنفع على المنطقة والعالم. وكل ذلك يمكن أن يتحقق عندما يتوافر الأمن والحل السلمي للنزاع الراهن.

المرفق الرابع

بيان وزيرة خارجية إستونيا، إيفا - ماريا ليميتس

إنه لما يشرفني أن أرحب بكم في هذه المناقشة الفصلية التي يجريها مجلس الأمن للتداول بشأن الحالة في أفغانستان. وقد دعونا شخصيات رفيعة المستوى للتأكيد مجدداً على التزام المجتمع الدولي المستمر بإزاء عملية السلام في أفغانستان وإزاء الشعب الأفغاني.

وأود أن أبداً بتوجيه شكر خاص للسيدة أكرمي لوصفها المؤثري للحالة الراهنة في أفغانستان المستقي من خبرتها الشخصية. إن العمل الجسور الذي تؤديه إلى جانب منظمات المجتمع المدني الشقيقة بنطوي على قيمة كبرى لمستقبل شعب أفغانستان. وقد جزعنا أشد الجزع لما سمعناه اليوم عن المصاعب التي تواجه النساء والشباب، والمخاطر التي تهدد المدافعين عن حقوق الإنسان.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة، ليونز، على عملها الدؤوب وعلى الإحاطة التي وافتنا بها اليوم والتي حسنت فهمنا للواقع القائم على الأرض. وعلى الرغم من أن الناس يتوقون للسلام والاستقرار فإنهم يواجهون، عوضاً عن ذلك، بمستويات عنف مفرطة، وعمليات قتل استهدافي، وبتريدي الحالة الإنسانية، وبالارتفاع المقلق للإصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

إن العنف على الأرض يشكل أخطر تهديد يحرق بجهود إحلال السلام. لقد ارتفعت الخسائر في صفوف المدنيين خلال الشهور الستة التي انقضت منذ استهلال مفاوضات السلام بنسبة 38 في المائة، وهذا أمر مأساوي للغاية ويتعارض بشكل مباشر مع الآمال المعقودة على التوحيد والمصالحة. ونحن نكرر النداء إلى الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، لإنقاذ الشعب الأفغاني من زيادة لا داعي لها في معاناته. فالحل السياسي التفاوضي هو وحده الذي يمكن أن يفضي إلى سلام مستدام في البلد، وكذلك إلى الاستقرار في المنطقة.

ونحن ندين بأقوى العبارات الهجمات الإرهابية وعمليات القتل الاستهدافي التي وقعت مؤخراً. إن استهداف الطلاب، ومقدمي الرعاية الصحية، والموظفين المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، هجوم على أناس يفترض إن يعيدوا بناء أفغانستان؛ وهو هجوم على السلام. إن الحالة الإنسانية آخذة في التدهور، إذ يحتاج ما يقرب من نصف السكان إلى معونة إنسانية، والإصابات بمرض كوفيد-19 ترتفع ارتفاعاً مقلماً، وأبناء أفغانستان يحتاجون إلى الدعم الدولي ويستحقونه. وقد تبرعت إستونيا بلقاحات لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس)، من أجل مساعدة جميع البلدان الشديدة التأثر بالجائحة. وعرقلة فرص الحصول على المعونة الإنسانية أمر غير مقبول ويطيل معاناة المستضعفين. ونحن ندعو كل الأطراف إلى إنهاء العنف وإلى حماية أشقائهم في الوطن.

وعلاوة على ذلك، نلفت الانتباه إلى التعهدات التي التزمت بها الأطراف المتحاربة في شباط/فبراير 2020، وندعو إلى المشاركة البناءة في مفاوضات السلام. وتؤمن إستونيا إيماناً راسخاً بضرورة ألا يُقدّم لحركة طالبان مزيد من التنازلات. والقرار 2513 (2020) يقضي بأن ينظر في تخفيف الجزاءات أو رفعها عند استيفاء الشروط. وتمديد الإعفاءات من حظر السفر التي مُنحت لبعض أعضاء حركة طالبان كان له غرض واضح هو دفع عملية السلام قدماً. وعلى حركة طالبان أن تظهر التزاماً ذا مصداقية بالسلام. وعلينا، في مجلس الأمن، أن نساعد على احتفاظ مفاوضات السلام الأفغانية بحيويتها، لأنها السبيل الوحيد للتوصل إلى

تسوية سياسية شاملة للجميع. ومن المهام المطروحة علينا وتتسم بنفس القدر من الأهمية ضمان أن تُعرف كل امرأة وفتاة، وكل طالب، وكل عضو في المجتمع المدني أو في أقلية من الأقليات، أن بمقدورهم أن ينعموا بمستقبل سلمي في وطنهم، وأن بمقدورهم أن يظطلعوا بالدور الذي يختارونه لأنفسهم.

لقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا خلال العقدين الماضيين، وأصبحت الديمقراطية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، جزءا جوهريا من المجتمع. ويجب ألا تتعرض هذه الإنجازات للتهديد. وحتى مع رحيل قواتنا عن أرض أفغانستان، فإن التزامنا بأفغانستان يظل ثابتا. ونود أن تسفر عملية السلام عن نتيجة تحافظ على القواعد الدستورية التي تحمي حقوق النساء والأقليات. وسنواصل دعمنا السياسي والمالي، شريطة صون الإنجازات التي حققها البلد فيما يتصل بحقوق الإنسان والديمقراطية.

إن المستويات الخطيرة لانعدام الأمن الغذائي تجعل من المقلق بوجه خاص رؤية الانتشار الواسع لزراعة المخدرات في أفغانستان. وأود أن أشكر السيدة والي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الاستعراض الذي تناول أحدث المستجدات في هذا الشأن. فالإتجار بالمخدرات مسألة خطيرة، ومن الجوهري منع الشبكات الإجرامية من إدامة الاقتصاد غير المشروع والتربح منه.

وسيتعين علينا جميعا في مجلس الأمن أن نبت، خلال الشهور القليلة المقبلة، في دور الأمم المتحدة ووجودها بأفغانستان مستقبلا. وستشارك إستونيا والنرويج في المناقشات التي ستجرى معكم ومع المنظمات الشريكة لنا بشأن خير سبيل لتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع وضع احتياجات الشعب الأفغاني في الاعتبار. لقد كانت المساعي الحميدة التي بذلتها البعثة والممثلة الخاصة، ليونز، حيوية لوصول الدعم الدولي إلى الشعب الأفغاني على الأرض، ونحن نعتزم البحث عن حل يسمح بمواصلة عملهما الجدير بالثناء في أفغانستان. ونرحب بتعيين السيد جون أرنو، ونتمنى له النجاح في عمله. ونرحب أيضا بالجهود الدبلوماسية المتجددة التي يبذلها جيران أفغانستان ودول المنطقة للإسراع بعملية السلام.

وأعتقد أن السيد أتمر يمكن أن يتفق معي في أن أفغانستان تقف اليوم في مفترق طرق، وأنه يتعين على أبناء أفغانستان أنفسهم أن يصوغوا مستقبلهم. ونؤمن بأن أفغانستان، شأنها شأن كل البلدان الأخرى، تستحق تنمية ونمو اقتصاديين يوفران فرصا جديدة لمواطنيها، في بلد يصون حقوقهم ويشعر فيه الجميع، ولا سيما النساء وكذلك الأطفال وأفراد الفئات المهمشة، بأنهم يتمتعون بالحماية.

المرفق الخامس

بيان وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا، سايمون كوفيني

أود أن أشكر الممثلة الخاصة، ليونز، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، السيدة والي، وأن أشكر بوجه خاص السيدة أكرمي على ملاحظاتها وعلى خبرتها الشخصية. كما أود أن أبادي تقديري لحضور زميلي، وزير الخارجية، محمد حنيف أتمر، وأن أشكره أيضا على إسهامه. إن على المجلس أن يكفل، إزاء ضخامة التحديات التي تواجه أفغانستان، تزويد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالدعم اللازم لأداء عملها الحيوي. وتتطلع أيرلندا إلى العمل مع الممثلة الخاصة ومع أعضاء المجلس خلال الشهور المقبلة بشأن تجديد ولاية البعثة.

وأود إن أذنتم لي، أن أتناول في مناقشة اليوم ثلاث نقاط.

ونقطةي الأولى هي الإعراب عن قلقنا إزاء نقص التقدم المحرز في عملية السلام.

إن العنف يسبب أو يفاقم التحديات الكثيرة التي تواجه أفغانستان، جاعلا منها اليوم أخطر بلد في العالم بالنسبة للمدنيين. كما يهدد استمرار النزاع وعدم الاستقرار في أفغانستان السلام والأمن الإقليميين.

وقد شهدت الشهور الماضية هجمات متعمدة ومقيبة على صحفيين، وأطراف فاعلة في المجتمع المدني، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وعاملين في المجالين الإنساني والطبي، بالإضافة إلى الأقليات.

ورأينا أعمال عنف بغيضة موجهة ضد أطفال المدارس تُفاقم المستوى المرتفع بالفعل للعنف الخطير المرتكب ضد أطفال أفغانستان.

ومما يثير انزعاجا عميقا أن النساء والفتيات يُستهدفن بشكل محدد، لإشاعة الخوف من ممارستهن لحقوقهن الأساسية.

وإنني لأدين هذه الهجمات ومقاصدها إدانة قاطعة، ونعرب للضحايا وأسره من أصدق مشاعر المواساة بطبيعة الحال.

لقد أوضح شعب أفغانستان مرارا رغبته القوية في السلام. ويجب على المشاركين في أعمال العنف - بمن فيهم حركة طالبان - أن يحترموا هذه الرغبة. والسبيل الوحيد لإنهاء دورة العنف يتمثل في وقف إطلاق النار والمشاركة الجادة في مفاوضات السلام.

كما تعلن أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي بوضوح أن أي تخفيف للجزاءات والقيود لا يمكن أن ينظر فيه إلا عند البرهنة على إحراز تقدم حقيقي في الحد من العنف وفي النهوض بمفاوضات السلام، وفقا للقرار 2513 (2020).

وتحظى مفاوضات الدوحة بالدعم الكامل للمجتمع الدولي، وإنني أشكر قطر لتيسير هذه المفاوضات.

ويجب أن تظل عملية السلام عملية يمسك بزمامها ويقودها أبناء أفغانستان، لكن أيرلندا تؤيد إسناد دور أكبر للأمم المتحدة في تيسير المفاوضات ودعم الأطراف.

وأحث جيران أفغانستان وشركاءها الإقليميين على استخدام نفوذهم من أجل تعزيز السلام المستدام، وأرحب بمشاركة المبعوث الشخصي للأمين العام في بناء توافق إقليمي لصالح مبادرات السلام.

ومما يتسم أيضا بأهمية حاسمة ألا تُستخدم أفغانستان أبدا مرة أخرى قاعدة للإرهاب الدولي، أو مركزا للإنتاج غير المشروع للمخدرات الذي يُمول ويغذي الإرهاب والجريمة المنظمة.

ونقطة الثانية هي أنه يتعين إشراك أبناء أفغانستان جميعا، ولا سيما النساء، في مفاوضات السلام، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وضمن وجود المرأة على المائدة في كل محادثات وعمليات السلام لا يعد بالنسبة لأيرلندا كلاما أجوف. إنه موقف يهتدي بتجربة عشناها على جزيرتنا.

وعلى الصعيد العالمي، نتحدث الدلائل عن نفسها. فمشاركة المرأة في عملية السلام تسهم في تحقيق نتائج أقوى، والتوصل إلى اتفاقات سلام أفضل وأكثر دواما.

والنساء الأفغانيات تطلبن أن يُستمع إليهن. غير أنهن ما زلن ممثلات تمثيلا ناقصا نقصا شديدا في مفاوضات السلام، بل ومستبعدات منها. وهذا وضع غير مقبول ويجب إصلاحه. فالمشاركة حق لهن.

كما يجب أن تكفل عملية السلام في جوهرها حماية حقوق المرأة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم أي تراجع عن حقوق أكثر من نصف سكان أفغانستان. فحقوق المرأة لا يمكن أن تكون هي ثمن السلام.

والتمثيل العادل والشامل يعني أيضا مشاركة شباب أفغانستان، والمجتمع المدني، وجماعات الأقليات.

وعندما تكلمت في مؤتمر أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أوضحت موقفنا بشأن الدعم الجاري والمقبل لحكومة أفغانستان، التي يركز على التمسك بالمبادئ المبينة في إطار الشراكة مع أفغانستان.

ويجب أن تكون الأقليات في أفغانستان قادرة على العيش في سلام وأمن. ويجب أن يتمتع الأفغان كافة بحقوق متساوية كي يحققوا الإمكانيات الخاصة بهم.

ونقطة الثالثة تتعلق بضرورة التصدي للتهور السريع في حالة حقوق الإنسان والاستجابة للحالة الإنسانية في أفغانستان.

إن نحو 14 مليون أفغاني يعانون من مستويات خطيرة لانعدام الأمن الغذائي. ونصف الأطفال تحت سن الخامسة يعانون جميعا من سوء التغذية.

وستساند أيرلندا الحكومة الأفغانية في تلبية احتياجات البلد الإنسانية والأمنية العاجلة. وتحتاج أفغانستان الآن إلى العاملين في المجال الإنساني أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن يحظى هؤلاء بالحماية والدعم.

وإني لأدين بأقوى العبارات الهجمات التي تعرض لها مؤخرا القائمون بالتلقيح، والعاملون بشركة هالو ترست، الذي كان عملهم في إزالة الألغام يساعد المجتمعات المحلية على العيش والزراعة في أمان.

ولئن كانت أفغانستان قد أسهمت بنصيب ضئيل في تغير المناخ على الصعيد العالمي، فإنها معرضة بوجه خاص لما ينجم عنه من آثار.

وفاقت من هذا الأمر عقود النزاع التي حالت دون اتخاذ تدابير التكيف والتخفيف اللازمة، مما زاد من تأثر البلد.

وستعمل أيرلندا، بوصفها رئيسا مشاركا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، على ضمان قيام المجلس بالمزيد من أجل فهم تأثير المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ التي تسهم بلا شك في الحالة الصعبة والمضطربة القائمة بالفعل في أفغانستان.

وختاما، ادعو مرة أخرى حركة طالبان إلى الالتحاق مجددا بعملية الدوحة وإلى المشاركة فيها بشكل بناء، فمن الواضح أن هذا الأمر لم يتحقق.

إن القيام بذلك جوهرى لبناء السلام. وهو جوهرى لتقرير طريقة حكم أفغانستان ومستقبلها. وهو جوهرى لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية العاجلة للشعب الأفغاني.

ويجب علينا كمجلس أن نقف مع أفغانستان وشعبها.

وسنواصل دعم رغبته في بناء سلام عادل ومستدام، ومستقبل مستقر ومزدهر، لصالح أبناء أفغانستان جميعا.

بيان وزير خارجية الهند، سوبراهمانيام جايشنكار

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان الذي صدر في الأسبوع الماضي. وكان التقرير واضحا في أن المحادثات فيما بين الأطراف الأفغانية لم تسفر عن خفض العنف في أفغانستان. بل على العكس لقد تزايدت أعمال العنف، وخاصة منذ أول أيار/مايو. وشهد البلد هجمات موجهة ضد الأقليات الدينية والإثنية، والطالبات، وقوات الأمن الأفغانية، وعلماء الدين، والنساء اللاتي تشغلن مناصب المسؤولية، والصحفيين، والناشطين في مجال الحقوق المدنية، والشباب.

ومما يتسم بأهمية حاسمة بالتالي أن يضغط المجتمع المدني، وهذا المجلس بوجه خاص، في سبيل التوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار لضمان الحد فورا من أعمال العنف وحماية أرواح المدنيين.

ويتطلب السلام الدائم في أفغانستان "سلاما مزدوجا" حقيقيا. فهو يتطلب سلاما داخل أفغانستان وسلاما حول أفغانستان. ويتطلب تحقيق التوافق بين مصالح الجميع، داخل ذلك البلد وحوله سواء بسواء.

وقد أيدت الهند جميع الجهود المبذولة للإسراع بالحوار بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان، ويشمل ذلك المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وإذا ما كان لعملية السلام أن تكفل بالنجاح، فمن الضروري كفالة أن تواصل الأطراف المتفاوضة المشاركة فيها بحسن نية، وأن تبتعد عن مسار تقصي الحل العسكري، وأن تلتزم التزاما كاملا بالتوصل إلى حل سياسي. ومن المطلوب البرهنة على هذا الالتزام.

وترحب الهند بالتقدم صوب تسوية سياسية حقيقية ووقف شامل ودائم لإطلاق النار. ونساند الدور القيادي للأمم المتحدة، لأن من شأنه أن يساعد على تحسين فرص الوصول إلى نتيجة دائمة وقابلة للاستمرار.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا لعملية سلام يقودها ويمسك بزمامها ويتحكم فيها أبناء أفغانستان. وأي تسوية سياسية في أفغانستان يجب أن تضمن حماية المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي، وعدم الرجوع عنها. وينبغي، من ثم، أن تحافظ على الإطار الدستوري الديمقراطي وأن تكفل حماية حقوق النساء والأطفال والأقليات.

وكي تنعم أفغانستان بسلام قابل للاستمرار، يجب القضاء فورا على الملاذات والملاجئ الإرهابية الآمنة، وإحباط سلاسل الإمداد الإرهابية. ويتعين عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب بكل صوره ومظاهره، بما في ذلك الإرهاب عبر الحدود. ومن المهم بنفس القدر ضمان ألا تستخدم أراضي أفغانستان من جانب الجماعات الإرهابية لتهديد بلد آخر أو مهاجمته. ويجب محاسبة من يوفر دعم مادي ومالي للكيانات الإرهابية. ويجب علينا، كمجتمع دولي، أن نحافظ على التزاماتنا تجاه أفغانستان، ويشمل ذلك التزاماتنا تجاه مؤسساتها المختلفة.

ومما يتسم بالأهمية للتنمية الاقتصادية لأفغانستان إتاحة الوصول بلا عوائق إلى أعالي البحار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على إزالة حواجز العبور المصطنعة المفروضة على أفغانستان وأن يضمن تمتع أفغانستان بحقوق العبور الكاملة دون أي عوائق بموجب اتفاقات العبور الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتظل الهند ملتزمة بتقديم دعم لا يتزعزع لأفغانستان خلال مرحلتها الانتقالية. فشراكتنا الإنمائية، التي تشمل أكثر من 550 مشروعا إنمائيا على مستوى المجتمع المحلي تغطي 34 مقاطعة، تستهدف جعل أفغانستان

بلدا معتمدا على ذاته. وبالإضافة إلى ذلك، وقعنا مؤخرا مذكرة تفاهم مع حكومة أفغانستان لبناء سد شاتوت الذي سيوفر مياه شرب نقية لقاطني مدينة كابول.

وعملا على زيادة الترابط الإقليمي، قامت الهند بتشغيل ممرات للشحن الجوي فضلا عن ميناء شاباهار. وقدمت الهند أيضا مساعدة إنسانية قدرها 75 000 طن متري من القمح إلى أفغانستان عبر ميناء شاباهار للتغلب على انعدام الأمن الغذائي الذي صاحبه تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وعلاوة على ذلك قدمنا لأفغانستان، في إطار سعينا إلى مساعدتها على مواجهة جائحة كوفيد-19، لقاءات مصنوعة في الهند، وذلك بشكل ثنائي ومن خلال مرفق إتاحة لقاءات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس)، سواء بسواء

وتواصل الهند مساندة أفغانستان في ضمان العودة للأحوال الطبيعية من خلال عملية ديمقراطية مشروعة، فهذه العملية لها أهمية جوهرية للاستقرار الطويل الأجل لأفغانستان والمنطقة. وستواصل الهند توفير كل الدعم لأفغانستان حكومة وشعبا في تحقيق طموحاتها في مستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر، خال من الإرهاب، بما يكفل حماية حقوق ومصالح كل فئات المجتمع الأفغاني وتعزيزها.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس-غرينفيلد

أشكر وزيرة الخارجية ليميتس وإستونيا على استضافة هذا الاجتماع البالغ الأهمية. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة، ليونز، على تقييمها الرزين والصريح للحالة في أفغانستان. وأشكر السيدة أكرمي على الإحاطة التي قدمتها وعلى التزامها بحقوق النساء والفتيات. وأود أيضا أن أشكر المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة والي، لاستعراضها العمل الهام الذي يقوم به المكتب والذي يتسم بأهميته حاسمة لأفغانستان وجيرانها. وأرحب أخيرا بوزير الخارجية أتمر.

لقد أعلن الرئيس بايدن في نيسان/أبريل أن الولايات المتحدة ستسحب كل قواتها من أفغانستان، بعد 20 عاما طويلا. ودعوني أؤكد أن هذا لم يكن قرارا اتخذ باستخفاف. لقد اتخذ بعد التشاور عن كثب مع حلفائنا وشركائنا. وأكد أيضا استمرار التزامنا بسلامة أفغانستان وأمنها. وسنستخدم كل أدواتنا الدبلوماسية والاقتصادية وأشكال مساعداتنا لدعم المستقبل السلمي والمستقر الذي يريده الشعب الأفغاني ويستحقه. وسنواصل دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في تأمين بلدها. وتحقيقا لهذه الغاية، أود اليوم أن أتحدث عن ثلاثة جوانب تتصل بأمن أفغانستان، هي: توفير المعونة الإنسانية، ووقف العنف والاتجار بالمخدرات، ودعم عملية السلام.

وأولا، تقدم الولايات المتحدة، في إطار التزامنا بمستقبل أفغانستان، مساعدات إنسانية تقدر قيمتها بأكثر من 266 مليون دولار. وبذلك يصل إجمالي المعونات الإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى أفغانستان منذ 2002 إلى نحو 3,9 بلايين دولار - وذلك علاوة على المساعدات الإنمائية المدنية التي قدمناها أيضا منذ ذلك الحين والتي تصل قيمتها إلى 36 بليون دولار. ويعاني نحو 18 مليون نسمة في أفغانستان من شدة العوز، كما تعرّض ما يربو على 4,8 ملايين نسمة للتشريد الداخلي. وإذا أضيف إلى ذلك تزايد انعدام الأمن الغذائي وارتفاع الإصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يصبح من الواضح أن أفغانستان تحتاج إلى دعم إنساني. ولذا نشجع الجهات المانحة الأخرى على تلبية احتياجات أفغانستان الإنسانية الفورية.

وثانيا، نحن ما برحنا نشهد منذ عدة شهور حتى الآن أعمال عنف غير مقبولة، موجّهة في أحيان كثيرة ضد الأقليات الإثنية والدينية، وضد نساء وفتيات بريئات. أي أن الهجمات تستهدف، بعبارة أخرى، أشد الفئات ضعفا. وأود أن أعرب عن عميق رثائي لهؤلاء الضحايا ومواساتي لأسرهم، وخاصة لجماعة الهزارة التي كانت هذه الهجمات شديدة الوطأة عليها. إن جميع الأفغان - جميع الأفغان - يستحقون فرصة أن يقضوا أيامهم - أي أن يؤديوا أشغالهم، ويلتحقوا بالمدارس، ويشترتوا احتياجاتهم من الأسواق - دون خوف على أرواحهم. ويتعين علينا أن نحافظ، بوجه خاص، على التقدم الذي حققته النساء والفتيات وذلك بحماية حقوقهن وحرّياتهن في مساعينا المقبلة. ولذا يشد من أزرنا أن نرى المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان والقضايا الإقليمية، جون أرنو، يسافر إلى المنطقة. ونتطلع إلى الاستماع إلى تقييمه عند عودته.

وينبغي لكل من يسعه أن يُؤثّر على الأطراف المعنية - بما في ذلك جيران أفغانستان - أن يتقدم الآن لتأمين المنطقة وتعزيز الأمن والاستقرار. فجيران أفغانستان يريدون مثلنا ضمان ألا يتمكن الإرهابيون أبدا من استخدام أفغانستان لتهديد أمن أي بلد. وبوسع أفغانستان التي تتعم بالسلام مع نفسها ومع جيرانها أن

تربط بين اقتصادات جنوب ووسط آسيا، وأن توفر السلامة والأمن للجميع. ولذا فإن من مصلحة الجميع وقف تدفق المخدرات إلى الأسواق الإقليمية والدولية. فزراعة خشخاش الأفيون، وما يسفر عنها من اتجار بالمخدرات يمكن أن يدمر الأسر والمجتمعات داخل أفغانستان وخارجها. ولذا تقدر الولايات المتحدة بدعم المزارعين الأفغان، بمن يضمنونهم من نساء، في إيجاد سبل مستدامة لكسب العيش تكون بديلاً لزراعة الخشخاش.

وثالثاً وأخيراً، يجب على أطراف النزاع أن يسعوا إلى حل سلمي في أفغانستان يحمي المكاسب التي تحققت في العقدين الماضيين. لقد استمعنا جميعاً إلى نداء الممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز. ويجب علينا أن نضغط من أجل إجراء مفاوضات مجدية وشاملة للجميع - بالمشاركة الكاملة للنساء - تقضي إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار، وإلى تسوية سياسية عادلة ودائمة. ونؤكد مجدداً لحركة طالبان، أن المسار العسكري لن يقضي إلى الشرعية. فلا يوجد حل عسكري في أفغانستان كما قال كثيرون منا، ومن بينهم زملائي في المجلس من أوروبا وروسيا والصين. ولن يعترف العالم بإقامة أي حكومة تفرض بالقوة في أفغانستان، ولا بإعادة الإمارة الإسلامية. هناك طريق واحد فقط يقود إلى الأمام هو: التسوية السياسية التفاوضية والشاملة للجميع من خلال عملية يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان.

وختاماً، أود أن أشكر شركاءنا وحلفاءنا الذين يسعون إلى مواصلة العمليات المدنية والدبلوماسية الدولية في أفغانستان. فهذه الجهود تعكس توافقاً هاماً على أننا يجب أن نواصل دعم جهود السلام وأن نستمر في تقديم المساعدة المدنية والإنسانية اللازمة. وفي الوقت نفسه، نحث أبناء أفغانستان أنفسهم على أن يتأثروا بإصرار على بذل جهودهم الرامية إلى تحقيق مستقبل سلمي لبلادهم. إن المجتمع الدولي يقف خلفكم.

بيان وزير الدولة بوزارة خارجية النرويج، أودون هالفورسن

أود أولاً أن أعرب عن امتناني لوزارة الخارجية ليميتس وبقية المشاركين في إعداد ملف أفغانستان على عملهم الكفء في التحضير لهذا الاجتماع. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ليونز ومعاونيها المتفانين على جهودهم الدؤوبة التي يبذلونها لمعالجة المسائل العسيرة التي تواجه أفغانستان.

ونعرب أيضاً عن دعمنا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعامله مع حالة المخدرات في أفغانستان. وهو أمر هام لأن الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب عن الأفيون في أفغانستان قد سجلت ارتفاعاً قدره 37 في المائة في زراعة خشخاش الأفيون في عام 2020. وأود أن أشكر السيدة ماري أكرمي من شبكة النساء الأفغانيات على العرض المتميز الذي وافقنا به.

إن أفغانستان تمر بمنعطف حرج. فالانسحاب العسكري الدولي يتقدم على مراحل. والعنف وصل إلى مستوى مرتفع تزيد من خطورته الهجمات العديدة التي استهدفت المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال المعونة، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والأقليات. وهذا أمر يستدعي خفضاً فورياً وملموساً في العنف، وتحقيق تقدم في عملية السلام. ونحن نأمل أن نتوصل لمفاوضات الدوحة إلى نتائج. ويجب على الأطراف الأفغانية أن تمسك بزماد العملية وتعترف بمسؤوليتها عن قيادة مسيرة السلام. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لإظهار تضامنه مع الشعب الأفغاني وإثبات دعمه له في جهوده الرامية إلى إنهاء نزاع يتواصل منذ أربعة عقود.

إن الحالة الإنسانية خطيرة. فبالإضافة إلى المعاناة من النزاع ومن تزايد الفقر، قد يواجه أبناء أفغانستان مرة أخرى العواقب المفزعة للجفاف وانعدام الأمن الغذائي. كما يثير الجوع استمرار مستويات العنف المرتفعة في أفغانستان وآثارها على المدنيين. ونحن ندين بقوة استهداف العاملين في مجال المعونة الإنسانية، ومؤخراً القائمين بإزالة الألغام في مقاطعة لاغمان، والقائمين بالتلقيح في نانغرهار.

ومما يثير القلق العميق أيضاً التهديدات وأعمال القتل التي تستهدف الإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

فالهجمات الاستهدافية تشيع مناخاً من الخوف وتقوض العمل الرامي إلى تحقيق السلام المستدام، والديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، مثل حرية التعبير. ويجب التحقيق في الهجمات ومحاسبة مرتكبيها. ويبين تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح أن أفغانستان تظل من بين البلدان الأكثر تضرراً من الهجمات على المدارس والمستشفيات.

وكان من الأمثلة المروعة الهجوم الذي وقع في أيار/مايو على مدرسة في حي الهزارة بكابول.

وعلاوة على ذلك، يشجع النزاع وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التغيب عن المدارس وإقفالها. وبذلك يُحرم الأطفال من الحصول على التعليم، مما يزيد من المخاطر الأخرى التي يتعين حمايتهم منها، مثل تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. والتقارير التي صدرت مؤخراً بشأن احتجاز أطفال يشتهب في ارتباطهم بالجماعات المسلحة تدعو إلى القلق.

ونحن نحث الحكومة الأفغانية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة على أن تتشئ بصورة عاجلة برامج ملائمة لإعادة الإدماج تيسيرا لعودتهم إلى المجتمع المدني. ويؤكد العنف الذي يجتاح البلد بأسره ضرورة إحرار تقدم سريع في عملية السلام. وتظل النزوح ملتزمة بدعم هذه العملية بأي طريقة ترغب فيها الأطراف. ونود أن ننوه مرة أخرى بأهمية إيجاد عملية سلام شاملة للجميع، يكون فيها لشتى فئات المجتمع صوت مسموع وتمثيل مناسب.

وينبغي التشديد على المشاركة الكاملة للمرأة في كل مراحل وجوانب عمليات السلام والأمن. فللمرأة الحق في المشاركة وفي أن تكون لها كلمتها في صوغ مستقبلها. كما يجب علينا أن ننصت بعناية وأن نولي مكانة مركزية لاحتياجات وشواغل المجتمع المدني في أفغانستان، بما يضمه من جماعات نسائية لا يعد العنف بالنسبة لها مسألة مجردة بل واقعا يوميا، وأن نضمن كذلك قدرة النساء في صفوف بناءة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين على مواصلة عملهن بصورة آمنة.

ونحث الأمم المتحدة وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على ممارسة نفوذهما لضمان ألا تُقضى المرأة الأفغانية في عملية السلام، بل أن تُخصص لها مقاعد محددة على مائدة المفاوضات.

إن أفغانستان تدخل أوقاتا غامضة وعصيبة. وهذا أمر يستدعي دعما متجددا من جانب المجتمع الدولي. والنزوح وأفغانستان لهما سجل طويل من الشراكة. وستواصل هذه الشراكة حتى مع انتهاء العملية العسكرية الدولية.

وستواصل مساعدتنا الإنسانية والإنمائية الكبيرة، وكذلك التزامنا بعملية السلام الأفغانية.

ومشاركتنا واضحة أيضا في المجلس ودوره في دعم جهود السلام الجارية. ونحن ننظر إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أيلول/سبتمبر على أنه خطوة هامة في هذا الصدد، ونتطلع إلى التعاون معكم في المسار المفضي إلى ذلك التجديد خلال الأسابيع المقبلة.

بيان البعثة الدائمة للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أشكر وزيرة الخارجية ليميتس، والممثلة الخاصة ليونز، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيدة والي، والمديرة التنفيذية لشبكة النساء الأفغانيات السيدة أكرمي، على ما قدمته من إحاطات. وأرحب أيضا بمشاركة محمد حنيف أتمر، وزير خارجية أفغانستان، في اجتماع اليوم.

في 12 أيلول/سبتمبر، اتخذ الأفغانيون خطوة هامة أولى على طريق السلام، باستهلال مفاوضات السلام في الدوحة.

غير أن التقدم كان بطيئا، وما زال الأفغان يعانون من مستويات عنف منهكة، في بيئة تتسم بوجود احتياجات إنسانية تُقَام منها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وأود أن أوضح أن المملكة المتحدة تظل، مع قرب انتهاء بعثة الدعم الوطيد لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وفية لالتزامها الكامل إزاء أفغانستان.

وسنواصل شراكتنا الدائمة مع حكومة أفغانستان من خلال عملنا الدبلوماسي والإنمائي، وسنظل نساند جهودها لمكافحة الإرهاب بدعم من قطاع الأمن.

وإذا ما كان لأفغانستان أن تصبح ذلك البلد السلمي والمزدهر والمستقر الذي يريده الشعب الأفغاني ويستحقه، فمن الحيوي أن يكتف المجتمع الدولي بأسره دعمه للبلد.

واليوم أريد أن أؤكد ثلاث نقاط.

أولا، أن المملكة المتحدة تدين، بأقوى العبارات الممكنة، مستويات العنف غير المقبولة التي ما زال يعاني منها أفغانيون أبرياء.

ونشعر بالاستياء على وجه الخصوص لتواصل سلسلة الاغتيالات الاستهدافية. فهذه الهجمات التي تشن على عاملين بالدولة، وناشطي المجتمع المدني، وعاملين في المجال الإنساني ومجال الرعاية الصحية، وكذلك على نساء تشغلن مناصب بارزة، أفعال بغيضة وهي تقوض الجهود الرامية إلى بناء السلام.

فلنكن واضحين. إن حركة طالبان مسؤولة عن معظم أعمال العنف في كل أنحاء أفغانستان، ومن الحيوي أن نستمر في تبييد أي شك لديها: إن كانت حركة طالبان تريد أن تكون جزءا من مستقبل أفغانستان ومن المجتمع الدولي، فيجب عليها إذن أن توضع حدا للعنف وأن تحترم حقوق أبناء أفغانستان جميعا.

وثانيا، تريد المملكة المتحدة أن تعمل معكم جميعا لتنشيط مفاوضات السلام الأفغانية.

فالتسوية التفاوضية والشاملة للجميع هي وحدها التي ستحقق سلاما مستداما.

ولذا يجب على حركة طالبان أن تشارك بطريقة مجدية في محادثات السلام وفي العمل على تحقيق تسوية سياسية تحمي التقدم المحرز في البلد، بما في ذلك تدابير الحماية المكفولة للنساء وجماعات الأقليات. فلا يمكن العودة إلى الإمارة الإسلامية المتعصبة والمتوحشة التي سادت في تسعينات القرن الماضي.

والأمم المتحدة لها دور هام تـؤديه. وسترحب المملكة المتحدة بتعزيز دور الأمم المتحدة في عملية السلام، بما في ذلك تيسير المحادثات إذا ما اتفقت الأطراف على هذا.

ويسرنا أن نرى جون أرنو يباشر دوره بوصفه المبعوث الشخصي للأمين العام.

ونثق بأنه يستطيع أن يبني فوق الأسس المتينة التي أرسنها الممثلة الخاصة ليونز، وأنهما يستطيعان معا المساعدة على إفساح مجال وإيجاد فرصة لتقدم المفاوضات.

وأخيرا، نتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أيلول/سبتمبر.

وستؤيد المملكة المتحدة مواصلة دور البعثة في قيادة وتنسيق الجهود المدنية الدولية في أفغانستان.

كما يجب على الولاية أن تفسح للبعثة كل المجال كي تواصل دعم حكومة أفغانستان وشعبها على طريق السلام.

ونحن لا نشك في أن ثمة تحديات ماثلة أمامنا، لكننا ما زلنا نأمل في أن تتمكن أفغانستان من أن تصبح بلدا مستقرا وسلميا ومزدهرا يحترم حقوق الأفغانيين جميعا، بمن فيهم النساء والأقليات.

والمملكة المتحدة مستعدة للعمل معكم جميعا لبلوغ ذلك الهدف.

[الأصل: الصينية]

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، دجانغ جون

أود أن أشكر وزيرة الخارجية ليميتس على رئاسة هذا الاجتماع، والممثلة الخاصة ليونز، والمديرة التنفيذية والي، على الإحاطات التي قدمتها، والسيدة أكرمي على بيانها. كما أرحب بحضور معالي وزير خارجية أفغانستان، حنيف أتمر، اجتماع اليوم.

إن الحالة الراهنة في أفغانستان قد وصلت إلى مفترق طرق حاسم، وتدخل مرحلة جديدة يكتنفها الغموض. فنحن نستطيع أن نرى، منذ إعلان الولايات المتحدة انسحابها العسكري في منتصف نيسان/أبريل، أن المفاوضات الداخلية بين الشعب الأفغاني لم تتقدم بل تدهورت، وأن الحالة الأمنية قد تردت من سيئة إلى أشد سوءاً، وأن الحالة الاقتصادية والإنسانية قد أصبحت أكثر قتامة. وينبغي أن ننظر بشكل جاد فيما أفضى إلى الحالة الراهنة في أفغانستان، وفي الطريقة التي يمكن بها لأفغانستان أن تحقق استقراراً طويل الأجل في المرحلة المقبلة؟

إن مصير أفغانستان يكمن في يد الشعب الأفغاني، والترتيبات السياسية المقبلة لأفغانستان ينبغي أن يقرها الشعب الأفغاني بصورة مستقلة. وينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بمبدأ "أن يكون أبناء أفغانستان هم من يقودون، وهم من يمسكون بزمام الأمور"، وأن يتمسك تمسكاً دقيقاً بالنزاهة والعدالة، وأن يسهم بطاقة إيجابية أكبر في تعزيز عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. ولا يجوز لأي قوة خارجية أن تلتصم مصلحة ذاتية ضيقة في أفغانستان، ولا أن تنتظر إلى أفغانستان بوصفها ساحة لحيل الجغرافيا السياسية.

وينبغي لكل الأطراف في أفغانستان أن تولي الأولوية لمصالح البلد والشعب، وتوطد التقدم الذي تحقق في عملية إعادة الإعمار السلمية على مدى السنوات العشرين الماضية، وتستكشف نموذجاً للحكم ومساراً إنمائياً يتفقان مع الظروف الوطنية لأفغانستان. وعلى الرغم من أن التقدم في محادثات السلام الأفغانية كان بطيئاً، فإن هذا التقدم قد تحقق بشق الأنفس ولا يمكن إغفاله. ومن المأمول أن تسعى كل أطراف محادثات السلام سعياً جاداً إلى التوافق في الرأي، وأن توضح في أقرب وقت ممكن خريطة الطريق لتحقيق المصالحة والجدول الزمني لذلك. والصين ترحب باستئناف الصلات مؤخراً بين الفريق التفاوضي المحلي ووفد حركة طالبان في الدوحة، وتأمل أن يتمكن الطرفان من أن يشرعا مرة أخرى في جولة جديدة من المفاوضات في أقرب وقت ممكن. والصين مستعدة لأن تنظم حواراً بين الأطراف الأفغانية في وقت ملائم، وستيسر ذلك الجهد وتسانده.

إن محادثات السلام تتطلب بيئة سلمية ومستقرة. وفي الوقت الحاضر، تقع حوادث عنيفة ومتواترة في أفغانستان، والحوادث الأمنية التي وقعت بين شهري شباط/فبراير وأيار/مايو قد ارتفعت بنحو 30 في المائة بالقياس إلى العام الماضي. ومنذ أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن ثلاثة بيانات صحفية رئاسية عن الهجمات العنيفة التي حدثت في أفغانستان. والصين تدين كل الهجمات العنيفة ضد المدنيين، وتدعو إلى وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن. ونرحب بوقف إطلاق النار القصير الأجل بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان خلال عيد الفطر، وتأمل أن يهيئ الجانبان ظروفاً أكثر مواتاة وأن يوسعا تدريجياً مدة وقف إطلاق النار ونطاقه.

ولفترة زمنية مقبلة، سيظل انسحاب القوات الأجنبية هو أكبر عامل خارجي يؤثر على الحالة في أفغانستان. فلا يمكن أن تأتي القوات الأجنبية وترحل ببساطة كيفما شاءت. وتحث الصين القوات الأجنبية على أن تتسحب بطريقة مسؤولة ومنظمة، وتتشاور بشكل واف مع الحكومة الأفغانية بشأن ترتيبات ما بعد الانسحاب، وتحسن الشفافية بالنسبة لبلدان المنطقة، وتحوّل دون تدهور الحالة الأمنية أو حتى خروجها عن السيطرة. إن الإرهاب ما زال يشكل تحدياً خطيراً لأفغانستان وغيرها من بلدان المنطقة. وينبغي أن تبذل كل الأطراف جهوداً أكبر لاتخاذ إجراءات صارمة ضد تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، وغيرها من منظمات إرهابية، لمنع عودة القوات الإرهابية. والصين تعارض أي تسييس لمكافحة الإرهاب أو تطبيق معايير مزدوجة عليه.

إن السلام الدائم لا يمكن فصله عن الدعم الإنمائي القوي. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم عملية السلام والمصالحة في أفغانستان، ويساعد أفغانستان على تشجيع التعاون الإقليمي، ويقوي سبل اتصالها بالإنترنت، ويحسن قدرتها على التنمية المستقلة. وينبغي أن نساعد أفغانستان على تنفيذ الإطار الوطني للسلام والتنمية للفترة الممتدة من عام 2021 إلى عام 2025، وعلى حل مسائل تمتد من المخدرات والفقير إلى اللاجئين. وينبغي أن تقي البلدان المتقدمة بالتزاماتها بشكل جدي، وتواصل تقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية إلى أفغانستان.

وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور هام في دعم عملية إعادة الإعمار السلمية لأفغانستان، وستنتهي ولايتها في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وفي ظل الحالة الراهنة، يكتف غموض شديد الظروف التي ستعمل فيها البعثة مستقبلاً. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور في أفغانستان، لكن واجباتها الفعلية تظل غير منفصلة عن الأمن. أما عن الشكل الذي سيتخذه وجود الأمم المتحدة في أفغانستان بعد أيلول/سبتمبر، فإننا نطلب من الأمين العام أن يقترح ترتيبات محددة، وطائفة خيارات ينظر فيها مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

إن الصين، بوصفها جارة صديقة لأفغانستان، ما برحت تدعم بشكل نشط عملية السلام الأفغانية، وتبذل الجهود في هذا الصدد. وفي أيار/مايو، ترأس مستشار الدولة ووزير الخارجية، وانغ يي، اجتماع وزراء خارجية "الصين ودول وسط آسيا"، الذي أصدر بياناً مشتركاً ركز تحديداً على أفغانستان. وفي حزيران/يونيه، ترأس مستشار الدولة وانغ يي الاجتماع الرابع من الحوار الثلاثي بين وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان، وطرح اقتراحات هامة بشأن تعزيز السلام والمصالحة في أفغانستان. وتنفذ حالياً بشكل منظم مذكرة تفاهم بشأن الإنشاءات الصينية الأفغانية المشتركة المشيدة في إطار مبادرة الحزام والطريق، وقدمت الصين إلى أفغانستان معونات تصل قيمتها إلى بلايين اليوانات في شكل منح. ومنذ تقشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قدمت الصين أيضاً كثيراً من شحنات البضائع والمواد، وكذلك معونات غذائية عاجلة، لمكافحة الجائحة في أفغانستان. وفي مطلع حزيران/يونيه، وصل إلى كابول نحو سبعمائة ألف جرعة من لقاحات كوفيد-19، بالإضافة إلى أجهزة للتنفس الاصطناعي، ومعدات للتخدير، ولوازم طبية أخرى.

وستبذل الصين كل ما في وسعها لتظل داعماً لعملية السلام والمصالحة في أفغانستان ووسيطاً فيها وميسراً لها، كي تساعد أفغانستان على أن تُبكر بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار.

[الأصل: الفرنسية]

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دي ريفيير

لقد سمعنا من المتكلمين وصفا لخطورة الحالة في أفغانستان اليوم، على الصعيد الأمني والصعيد الإنساني سواء بسواء. وفي الوقت نفسه، تتواصل عملية السلام. ويتعين علينا جميعا أن نستمر في مساندتها. وكما نقوم بذلك، يجب أن نتخذ إجراءات بشأن أربع أولويات:

- (1) رفض العنف وإدانتته. لقد نوهنا بذلك من قبل في هذه القاعة. فمستوى العنف غير مقبول: وكل يوم يدفع السكان المدنيون كلفته الغالية. وقد أدان المجلس في عدة مناسبات الهجمات المقيتة ضد بناء أفغانستان الغد من رجال ونساء. ونحن ندعو إلى وقف إطلاق النار وفقا لقراري مجلس الأمن 2532 (2020) و 2565 (2021). وندين بقوة كل أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، مثل الأعمال التي وقعت مؤخرا في جلال آباد. فاحترام كل الأطراف للقانون الدولي الإنساني، ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الصحافة، أمر غير قابل للتفاوض. ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم البغيضة. فلا يمكن لهم أن يفلتوا من العقاب.
- (2) مطالبة كل الأطراف بالمشاركة الصادقة. نحن ننتظر من حركة طالبان أن تشارك مشاركة حقيقية في المفاوضات. ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) تعكف على النظر في طلبات تمديد الإعفاءات من حظر السفر لتمكين فريقها التفاوضي من الانتقال إلى مكان انعقاد مباحثات السلام. وهذه الإعفاءات، مثلها مثل كل تغيير في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1988 (2011)، لا هي حق تلقائي ولا هي هدية مجانية. إنها تنازل قُدِّم، لا لصالح حركة طالبان بل لصالح السلام. ولا يمكن إجراء أي تغيير في هذه القائمة إلا استنادا إلى تقييم مشاركة المدرجين فيها مشاركة حقيقية في تحقيق السلام، بعد بحث كل حالة على حدة. وإذا لم تحترم حركة طالبان التزاماتها، فعليها أن تتحمل العواقب.
- (3) عدم انتهاك قيمنا ومبادئنا. إننا ندعم عملية سلام تنتمي إلى الشعب الأفغاني وهو الذي يتحمل مسؤوليتها. ومشاركة المجتمع الدولي، سواء الأمم المتحدة، أو بلدان المنطقة، أو من يستضيفون مبادرات تخدم السلام، أمر جوهري. ونحن نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكذلك بتعيين جون أرنو. إن كل مبادرات السلام مرحب بها، لكن ينبغي أن تتسق وتؤسس بالاستناد إلى نفس المبادئ: المشاركة الكاملة للنساء، بالإضافة إلى صون المكاسب الديمقراطية التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية. وأود أن أشيد ببيان ماري أكرمي الذي أوضح الإسهام الجوهري للنساء والمجتمع المدني في مباحثات السلام. إن العالم تغير، وتغيرت أفغانستان هي الأخرى؛ والسلام لا يمكن أن يتحقق بالعودة إلى الوراء.
- (4) مكافحة الاتجار بالمخدرات الذي يعد سُمًا حقيقيا وعائقا أمام السلام. فيغير القضاء على هذه الآفة لا يمكن أن تتوافر للسلام مقومات الاستدامة. والحالة تزداد سوءا، كما استمعنا من عادة فتحي والي. وتنامي هذا الاتجار كانت وستكون له آثار على السلام، وعلى الشعب الأفغاني، وعلى المنطقة. وهذا موضوع يدعو إلى بالغ القلق. ونحن نشيد هنا مرة أخرى بدور مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، وندعو كل شركاء أفغانستان إلى المشاركة في مكافحة هذه الآفة.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتين كيماي

أهنئ إيفا-ماريا ليميتس على عقد هذا الاجتماع، وأشكر دبوراً ليونز، وغادة فتحي إسماعيل والي، وماري أكرمي على ما قدمته من إحاطات.

وأرحب أيضاً بمشاركة محمد حنيف أتمر، وزير خارجية أفغانستان.

إن هذه المناقشة تدور في لحظة حاسمة تمر بها أفغانستان. ويمكننا أن نتذكر جميعاً الأحداث التي هزت العالم وأدت إلى التدخل في أفغانستان، وهو التدخل الذي ينتهي الآن مع انسحاب منظمة حلف شمال الأطلسي.

إن تنظيم القاعدة يعد اليوم ظلاً باهتاً لقوته السابقة. وقدرته على تخطيط عمليات عالمية كبرى والتدريب عليها وتنفيذها، كما فعل في الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر، وكما فعل قبل ذلك في كينيا وتنزانيا في عام 1988، قد قوّضت تقويضاً شاملاً. وكينيا تقر بأن منظمة حلف شمال الأطلسي قد أسدت بذلك الإنجاز خدمة قيمة للمجتمع الدولي.

ولكن أفغانستان تمر، مع تواصل الانسحاب، بحالة أمنية مضطربة تتسم بتواتر الهجمات على أهداف متعددة من جانب جماعات متعددة، من بينها حركة طالبان. إن عملية السلام تتعثر، وتعلو موجة متصاعدة من الهجمات الموجهة ضد المجتمع المدني والأقليات الدينية والإثنية.

وتثور شواغل مشروعة بشأن تبديد المكاسب التي تحققت فيما يخص إنصاف المرأة وإدماجها في مجالات متعددة في حياة أفغانستان.

وكينيا تحث حركة طالبان وسائر الجماعات السياسية والمقاتلة في أفغانستان على توضيح أنها ستعترف بحقوق المرأة في التعليم، وفرص العمل، وحرية اختيار شريكها، وفي أن تكون بمأمن من كل أشكال العنف الجنساني والجنسي.

وسيكون القيام بذلك عنصراً رئيسياً في تمكين أفغانستان من إيجاد الفرص وتحقيق الرخاء وإشاعة الأمل، وهي عوامل تسمح لها ببناء السلام والحفاظ عليه في هذا الجيل والأجيال المقبلة.

وأي استعراض للتدابير الجزائية لعام 1988 التي استهدفت حركة طالبان ينبغي أن يتماشى مع القرار 2513 (2020) وأن يرتفع بإيقاف حركة طالبان لأنشطتها العنيفة وهجماتها الاستهدافية. وينبغي كذلك ألا يُنظر في أي اقتراح لرفع أسماء بعض أعضائها من القائمة إلا على أساس الاستحقاق، وبعد دراسة كل حالة على حدة.

وتساند كينيا انسحاب بعثات حفظ السلام وإنفاذ السلام الإقليمية والدولية استناداً إلى شروط معينة. وتلك الشروط يجب أن تتسم بالانضباط وأن تركز على الأهداف الواضحة التي أفضت إلى التدخل في المقام الأول.

وبالنسبة لأفغانستان، كان ذلك هو وجود تنظيم القاعدة، بوصفه جماعة إرهابية دولية لديها خطط معادية للسلام والأمن الدوليين وتملك القدرة على تنفيذها في ساحات متعددة.

والآن لم يعد هذا هو واقع الحال، بمعنى أن التحدي الآن هو ضمان ألا يسفر الانسحاب عن تحديات كبرى دائمة للسلام والأمن في أفغانستان وجوارها المباشر.

كما يجب أن يُوضَّح لكل الأطراف والجماعات السياسية في أفغانستان أن أي تجدد للإرهاب الدولي في البلد سيقابل بعواقب فورية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يساورنا جميعا قلق بالغ إزاء تزايد الهجمات التي شنتها الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، والتي ارتفع عددها إلى 88 بالقياس إلى 16 خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ويجب على المجلس أن يتخذ إزاء هذه الأعمال الإرهابية موقفاً موحدًا وثابتًا يتسق مع قراراته.

وتدعو كينيا الآن المجتمع الدولي لفعل كل ما في وسعه لدعم أفغانستان خلال هذه الفترة الانتقالية. وسيطلب ذلك مساعدة وشراكة في تعزيز عملية السلام، وتوفير المساعدة الإنمائية، والتدريب، وتسهيل الأمن الفعلي، وقمع الشبكات الإجرامية الإقليمية والدولية التي تعمل في البلد.

وسيتطلب أيضا جهودا كبيرة ترمي إلى تمكين المرأة تعليميا ومهنيا واقتصاديا.

ويجب أن تظل عملية السلام عملية يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان. ويجب أن يُفسَّح مجال على مائدة المفاوضات لكل قطاعات السكان، وينبغي أن تمثل المرأة تمثيلا منصفا في المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية، وأن تشارك مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية على مائدة المفاوضات.

ونحن ندعو إلى الوقف الفوري لأعمال الاقتتال. ويجب على جميع الأطراف أن تصغي للنداءات الداعية إلى تجديد الالتزام بالمشاركة الإيجابية في الحوار السياسي.

ويجب أن تتسق وتتواصل المشاركة الدولية، وأن تُربط بمعونة اقتصادية ومالية تستهدف معالجة هشاشة الأوضاع وتكون شاملة للجميع وتنفذ تنفيذا عادلا. وينبغي أن تتماشى أيضا مع أولويات الحكومة الأفغانية.

ونحن نرحب باستمرار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنفيذ مبادرات السلام المحلية التسع التي تقوم على إشراك الشباب وعلماء الدين في جهود السلام والوساطة في عدة مقاطعات، ونشجع ذلك.

وفيما يخص الجوانب الإنسانية، يساورنا قلق بالغ إزاء احتياج نصف السكان تقريبا إلى مساعدات ملائمة. وتسهم آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في تفاقم هذه الحالة المروعة.

وتدعو كينيا المجتمع الدولي إلى زيادة تبرعاته ومساعداته من معونات الطوارئ. وندعو أيضا إلى تقديم مساعدات تخصص للحصول على اللقاحات وتوزيعها.

كما يجب على الحكومة والأطراف جميعا إبقاء الممرات الإنسانية آمنة ومفتوحة لإيصال المساعدات.

وأختتم كلمتي بالإشادة بديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفريقها وكل موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان على التزامهم بمباشرة مهامهم رغم التحديات.

وأؤكد مجددا دعم كينيا غير المشروط لعملية سلام يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان وتستجيب لاحتياجات وطموحات سكان أفغانستان جميعا.

المرفق الثالث عشر

[الأصل: الإسبانية]

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان - رامون دي لافوينتية

نود أن نشكر إستونيا على عقد هذه المناقشة. ونرحب بوزير خارجية أفغانستان، محمد حنيف أتمر، وكذلك بكبار المسؤولين الذين شاركوا في هذا الاجتماع، ونشكر الممثلة الخاصة ليونز على تقريرها. ونرحب أيضا بمشاركة السيدة أكرمي في مناقشة اليوم بوصفها ممثلة للمجتمع المدني.

لقد ظلت أفغانستان، خلال العقدتين الماضيتين، مبعث قلق لمجلس الأمن. وتقدر المكسيك حيوية الشعب الأفغاني، وتلاحظ أن تقدما كبيرا قد تحقق ويجب الحفاظ عليه.

وفي ضوء تعقد الحالة السائدة، نود أن نطرح بإيجاز النقاط التالية:

يجب على الأطراف أن تستأنف الحوار بلا تأخير. لقد كانت مفاوضات السلام نقطة تحول وإنجازا رئيسيا في عملية المصالحة. ويتوقف استئناف المفاوضات إلى حد ما على العمل المنسق والفعال للمجتمع الدولي. ويعرب بلدي عن دعمه للمبادرات المنفذة على كل من المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف التي شجعت على إحراز تقدم في عملية السلام. لكن لا يمكن فهم الحالة السائدة في أفغانستان بغير الاستماع إلى المرأة، ولن يتسنى تحقيق تقدم بغير مشاركتها في كل عمليات صنع القرار، وتخصيص مقعد لها على مائدة أي حوار.

إن مستقبل أفغانستان يجب أن يكون ديمقراطيا وشاملا للجميع وسلميا. ومن الجوهرى بالتالي الحفاظ على التقدم الذي تحقق خلال السنوات العشرين الماضية، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والأطفال والأقليات. ونرحب بتشكيل مجلس الدولة الأعلى من جانب الرئيس غني، ودعو إلى أن تعبر عضويته عن تعددية الأصوات الأفغانية.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان بالغة الهشاشة. وتزايد نشاط جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، أمر يبعث على القلق. ونحن ندين الهجمات المتعمدة على السكان المدنيين: من نساء، وفتيات، وطلاب، وعاملين في المجال الإنساني وقطاع الصحة ووسائل الإعلام.

وينبغي أن يكون انسحاب القوات الدولية منظما ومنسقا. ومن الجوهرى تجنب أي أثر سلبي على الديناميات الإقليمية أو على قدرة القوات المسلحة الأفغانية على مكافحة الإرهاب. والأراضي التي ظُفر بها بتكلفة بشرية واقتصادية هائلة في إطار مكافحة هذه الآفة، يجب ألا تضيع.

ويجب تهيئة الظروف لتحسين الحالة الإنسانية. فنحو نصف الشعب الأفغاني يحتاج إلى معونة إنسانية. ونحن نقدر التزام العاملين في المجال الإنساني على الرغم مما تعرضوا له من تدخل واعتداء. ويجب أن تكون العمليات الإنسانية قادرة على العمل بطريقة مستقلة ومحايدة وفعالة وملائمة التوقيت، ويعد دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان جوهريا في تسويق هذه الجهود.

ومما سيتسم بأهمية حاسمة، خلال الشهور المقبلة، أن تتحلّى شتى الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية السلام بالمرونة فيما يخص عمل الأمم المتحدة في بلادهم. وسنترقب التقارير عن أنشطة السيد أرنو.

[الأصل: الفرنسية]

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيدة ليونز على عرضها الثري بالمعلومات. والنيجر تقدر العمل الهام الذي تقوم به يوميا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل النهوض بالسلام والحكم الرشيد والتنمية في أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر السيدة والي والسيدة أكرمي على مساهمتهما في مناقشة اليوم.

إن الشعب الأفغاني لا يتطلع اليوم، بعد عقود من الحرب والدمار والمعاناة، إلا إلى السلام. وهذا تطلع عميق وقد برهن عليه الشعب الأفغاني باستقباله، بأمال كبيرة، استهلال محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية في أيلول/سبتمبر 2020 بالدوحة.

ولكن يجب ملاحظة أن العملية وصلت، بعد عدة دورات من المفاوضات، إلى نقطة جمود في وقت تشهد فيه أفغانستان تصاعدا في العنف يقوض الأمل في التوصل إلى اتفاق سلام سريع. ولا بد من وضع حد لدورة العنف هذه على نحو عاجل بغية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

ويحرص وفد بلدي على أن يؤكد مرة أخرى إدانته القوية للهجمات العشوائية التي شنت مؤخرا على أهداف مدنية، ولا سيما المدارس والمستشفيات ومناطق الأقليات الإثنية والدينية. ويجب بطبيعة الحال تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى السلطات المختصة.

وكيما تكون أي عملية سلام مجدية يجب أن تراعي حماية الحقوق الدستورية للنساء والشباب الأفغان، وصون المكاسب التي تحققت خلال العقود الماضية فيما يتعلق على وجه الخصوص باحترام حقوق الأقليات، بصيغتها المكرسة في الدستور الأفغاني.

وتعد فترة ما بعد النزاع وإعادة إعمار أفغانستان هامة بنفس القدر. ومن الحتمي أن تتناول المفاوضات مسألة نزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، بالإضافة إلى إصلاح قطاع الأمن.

ولن يتسنى العودة إلى السلام في أفغانستان ما لم نجد حلا عاجلا ومستداما للأزمة الإنسانية الخطيرة التي تعصف بالبلد. فالآثار الناجمة عن نزاع ممتد من عدة عقود، والتي اقترنت بآثار تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قد أوجدت حالة يواجه فيها أكثر من ثلث السكان، ومن بينهم نسبة كبيرة من الأطفال، قدرا من انعدام الأمن الغذائي. ومن الضروري تعبئة الموارد على نحو عاجل لمواجهة هذه الحالة.

وفي حين أن بلدان أوروبا وأمريكا بدأت مرحلة إعادة فتح حدودها ورفع القيود والتدابير الأخرى المتصلة بجائحة كوفيد-19، نلاحظ أن الجائحة ما زالت تفرص، في البلدان النامية مثل أفغانستان، أعباء ثقيلة على نظام صحي مستنزف بالفعل، وأن التلقيح لا يغطي بالكاد إلا 1 في المائة من السكان المستهدفين.

ولدى البحث عن حل مستدام للأزمة في أفغانستان، تعد مكافحة الجائحة، ومواجهة المخاطر الصحية المتصلة بتغير المناخ، تحديين يجب التصدي لهما. والنيجر، التي تعمل في ارتباط وثيق مع أيرلندا بشأن مسألة تأثر النزاعات بالمناخ، ترى أنه سيكون من المناسب بالتالي أن يراعي مجلس الأمن المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ لدى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أيلول/سبتمبر المقبل.

وختاماً، يجب علينا، ونحن نناقش الحالة في أفغانستان، أن نضع في اعتبارنا أن أبناء أفغانستان هم المنوط بهم في المقام الأول أن يحددوا مستقبل بلدهم، وأن خير سبيل لمساعدتهم هو الإصغاء إليهم ومساندتهم. فبعد سنوات طويلة من حرب أشاعت الموت والدمار، يجب أن يكون الشعب الأفغاني أخيراً هو سيد مصيره.

[الأصل: الروسية]

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، أ. م. إيفستيفينا

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديبورا ليونز، على ملاحظاتها وتقييماتها للحالة في أفغانستان. إن البعثة تؤدي دورا هاما في تنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى جمهورية أفغانستان الإسلامية. وقد استمعنا باهتمام إلى التقييمات المتصلة بتهديد المخدرات التي عرضتها المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عادة والي. ونشكر مديرة شبكة النساء الأفغانيات، ماري أكرمي، على بيانها. ونرحب بمشاركة وزير خارجية أفغانستان، محمد حنيف أتمر.

إن اجتماع اليوم يعقد في سياق انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان الذي أعلن عنه في 14 نيسان/أبريل. وتدهور الحالة يدعو إلى قلق متزايد. وميزان القوة لا يبدو اليوم مبشرا. والعنف يستشري في البلد.

وكما كان الحال منذ أكثر من عقدين، لا يزال التهديد المستمر للإرهاب في جمهورية أفغانستان الإسلامية يشكل تحديا خطيرا. وقد تدهورت الحالة، على مر السنين، بسبب ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من المنظمات الإرهابية والجماعات ذات الصلة في البلد. والمقاتلون ذوو الخلايا النائمة في شمال وشرق جمهورية أفغانستان الإسلامية يبنون قدرتهم على توطيد نفوذهم في البلد، وعلى نشر النشاط الإرهابي في منطقة وسط آسيا. ولم يفقد الجناح الأفغاني في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان قدرته على أن يدبر هجمات انتحارية وهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية على نطاق واسع في شتى أنحاء البلد، بما في ذلك كابول. ومن الأدلة الجديدة على فظائعه الهجمات البغيضة على فتيات المدارس في أيار/مايو، وعلى مجموعة من مهندسي التخلص من المعدات المتفجرة في حزيران/يونيه. ولا تزال الهجمات التي يشنها مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأقليات الدينية والإثنية تشكل اتجاها محزنا. وبالإضافة إلى المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يلقي الجنود وضباط الشرطة الأفغان حتفهم كل يوم على أيدي الإرهابيين. ونحن نشيد ببطولتهم وشجاعتهم. ومن الواضح أن الرغبة في غرس الخوف وزرع الإحساس باستمرار العنف في نفوس الأفغان العاديين هي التي تكمن وراء أعمال هؤلاء القتلة.

إن تهديد الإرهاب ومشكلة المخدرات يرتبطان ارتباطا لا ينفصم. ومما يؤسف له أن الحالة فيما يتصل بإنتاج المخدرات والاتجار بها لا تزال تدعو للقلق البالغ، بالرغم من الجهود المبذولة. إن المخدرات الأفغانية تظل أرضا خصبة للإرهاب ومصدرا لدخل المقاتلين. ومن المخيب للأمل أن يكون تقرير الأمين العام قد غطى هذا الموضوع تغطية ضيقة إلى حد ما. فنحن نجد أن من غير المقبول تجاهل التحديات المتصلة بالإرهاب والمخدرات في جمهورية أفغانستان الإسلامية، وخاصة في الظروف الحالية، أو التقليل من شأنها.

ونحن نأمل أوفياء لالتزاماتنا بتعزيز الاستجابة الشاملة لتهديد المخدرات، بما ذلك من خلال التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وخطواتنا العملية تتماشى أيضا مع هذا النهج، ويشمل ذلك ما نقوم به من خلال منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وسنواصل الإسهام في تدريب شرطة مكافحة المخدرات من أفغانستان وباكستان وبلدان وسط آسيا، بالتعاون مع دول كثيرة حول

العالم، من بينها اليابان. وسنواصل تقديم المساعدة والدعم إلى أصدقائنا الأفغان، بما في ذلك في إطار ميثاق باريس.

وفي هذا السياق، يؤسفنا أن نلاحظ توقف عملية السلام. ونرى أن المحاولات التي بُذلت لتنظيم اجتماع دولي لم يكتب لها النجاح. ونحن مقتنعون بأن مفتاح نجاح هذا الاجتماع يكمن في العمل بدأب مع كل الأطراف لضمان أن يشارك فيه ممثلو الحكومة وحركة طالبان.

وما برحت روسيا تساند عملية السلام التي يقودها أبناء أفغانستان. ونحن نهتم اهتماما جادا بتشجيع عملية السلام الكفيلة بأن تقضي إلى استقرار حالة البلد في أقرب وقت ممكن. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الجميع - أي أفغانستان، وجيرانها، والمجتمع الدولي بوجه عام - يفوزون عندما يسود السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية.

لقد فعلنا الكثير لبدء عملية مصالحة وطنية وحوار مباشر بين الأطراف الأفغانية. ويظل هذا هو ما تركز عليه جهود الترويج في هينتها الموسعة بانضمام باكستان. وخلافا للصيغ التي أنشئت من قبل، فإن الترويج الموسعة قد أثبتت مرارا أهميتها وجدواها، وكذلك قدرتها على إضافة زخم لعملية السلام، لا من خلال الكلمات بل من خلال الأفعال. وقد اتضح ذلك من الاجتماعات التي شارك فيها وفدا الحكومة وحركة طالبان وعقدت في موسكو في 18 آذار/مارس، وكذلك من الاجتماع الذي عقد في الدوحة في 30 نيسان/أبريل. وقد أسفر كلا الحدثين عن بيانات مشتركة تعبر عن النهج المشتركة إزاء التسوية السلمية والتسوية السياسية المقبلة في أفغانستان، ونظام الجزاءات المفروض بموجب القرار 1988 (2011)، وقضايا موضوعية أخرى.

ونلاحظ تنامي الفهم الدولي لأهمية السياق الإقليمي في التسوية الأفغانية. ويظل الحفاظ على التوافق الإقليمي عونا هائلا في تيسير التوصل إلى حل. ونلاحظ الحاجة إلى الاستفادة من إمكانات الهياكل القائمة، وفي المقام الأول منظمة شنغهاي للتعاون. ونود بوجه خاص أن نشير إلى تنشيط آلية فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. ونرى إمكانات جيدة للتعاون بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ونحن مقتنعون بأن توحيد كل الجهود الدولية والإقليمية هو أكثر أهمية الآن عن أي وقت مضى.

وختاما، فإننا ندعم، بوصفنا صديقا وشريكا لأفغانستان منذ أجل طويل، استعادة السلام الدائم الذي تنبؤ إليه منذ وقت طويل هذه الأرض التي طالمت معاناتها. ونحن مقتنعون بأن هذه المهمة تتطلب صبرا استراتيجيا واستعدادا للتراضي من أجل تحقيق مصالحة وطنية بين جميع القوى السياسية ذات العقلية الوطنية، واتحادها بعد ذلك حول إطار لإعادة إعمار أفغانستان. وبغير هذا، فإن المسار الوحيد الذي يمكن أن يمضي فيه النزاع هو التقاطم. ومهمتنا المشتركة تتمثل في الحفاظ على الدولة الأفغانية موحدة وغير منقسمة، يسود فيها التسامح، وتتعايش فيها كل الجماعات الإثنية في سلام ووثاق.

المرفق السادس عشر

بيان المنسقة السياسية للبعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، آيزيس غونزالفيس

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تنثي على إستونيا لعقد هذا الاجتماع الهام. ونشكر وزير خارجية أفغانستان، ومقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

إن أفغانستان تحتاج، وهي تواجه تزايد العنف والغموض، أن يتواصل الآن أكثر من أي وقت مضى الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وفي ضوء تعثر مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية، يتعين على الشركاء الدوليين أن يكتفوا جهودهم للتوصل إلى وقف إطلاق النار والشروع مجددا في محادثات السلام. وينبغي أن تستعين الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية بكل الوسائل الدبلوماسية والسياسية للتأثير على الحالة في أفغانستان، دعما لتسوية سلمية دائمة وتنمية اقتصادية مستدامة لصالح الأفغان كافة. وينبغي لأي اتفاق سلام أن يحمي حقوق أبناء أفغانستان جميعا، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات. وعلاوة على ذلك، تظل سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بعملية يمكسك بزمامها ويقودها أبناء أفغانستان، وتشارك فيها النساء مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية. ونحن ننثي على الدور الإيجابي والبناء للأطراف الإقليمية في عملية السلام والمصالحة بأفغانستان، رغم التحديات الكثيرة.

وما زال يساورنا قلق عميق إزاء موجة العنف ضد النساء والإعلاميين وناشطي المجتمع المدني والموظفين الحكوميين والأطفال والعاملين الصحيين، وفئات أخرى. وندين بقوة هذا العنف، الذي كانت من مظاهره الهجمات التي استهدفت مؤخرا القائمين بالتلقيح ضد شلل الأطفال في مقاطعة نانغرهار، وإلقاء القنابل على تلميذات المدارس في كابول. وعلاوة على ذلك، نحث الأطراف على حماية المدنيين من معاناة رهينة يقاسون منها بسبب نزاع يتواصل منذ أكثر من 40 عاما. كما يجب أن نعمل معا بدأب من أجل القضاء على الإرهاب والتطرف في أفغانستان والمنطقة الأوسع نطاقا.

كما تتطلب مشكلة مكافحة المخدرات في أفغانستان والمنطقة المجاورة لها جهدا موحدًا والتزاما من جانب أصحاب المصلحة جميعا. وينبغي أن تبذل الأطراف المعنية جهودا مضاعفة في سعيها لحل مشكلة المخدرات هذه وما ينجم عنها من ويلات. ويجب أن نواصل، في هذا الصدد، التركيز على مكافحة إنتاج المواد الأفيونية والاتجار بها على نحو غير مشروع.

وما برحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تسلط الضوء على أوجه ضعف أفغانستان. ونشعر الآن بقلق عميق لخروج الجائحة عن نطاق السيطرة في أفغانستان. ويجب علينا، كمجتمع دولي، أن نتصدى لها بشكل عاجل للحد من انتشار الفيروس، وذلك عن طريق توفير الموارد للبلدان التي تحتاج إليها. وعلينا، بشكل أكثر تحديدا، أن نكفل الوصول المنصف إلى اللقاحات.

وبالإضافة إلى ذلك، ما برح تغير المناخ يفاقم انعدام الأمن في أفغانستان. وستتزايد التهديدات المحدقة بالأمن الغذائي وسبل كسب العيش من جراء جفاف يحتمل بشدة حدوثه بسبب الطقس الناجم عن ظاهرة النينيا. فتغير المناخ سيكون له وقعته على انعدام الأمن الغذائي، وسيؤدي ذلك إلى أزمات إنسانية جديدة. ونحن ننثي على الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، استجابة للتهديدات وحالات

الطوارئ الغذائية والزراعية في أفغانستان، من خلال الصندوق الخاص لحالات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل - نافذة القدرة على الاستجابة بتوفير المدخلات الزراعية.

وتستدعي الاحتياجات الإنسانية مواصلة وتنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، التي تعاني من نقص التمويل. ونحن ندعو الجهات المانحة إلى دعم الاستجابة الإنسانية في أفغانستان. فهذه المساعدات حيوية لتعزيز الأنشطة التي تساعد على انقاذ الأرواح في جميع أنحاء البلد.

وبعد انسحاب جميع القوات الأجنبية ستكون أفغانستان بحاجة إلى مقاومة قوية وموحدة. وينبغي أن تستهدف سياساتنا في أفغانستان تثبيت استقرارها السياسي وحمايته. وبغير مواصلة الدعم الدولي، ستتهار قوات الأمن الأفغانية، وسيزداد الاضطراب الاقتصادي والأمني للبلد عمقا وترديا. وسيظل للأمم المتحدة، وخاصة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك للشركاء الدوليين، دور بالغ الأهمية بعد سحب القوات العسكرية الدولية.

وختاما، نود أن نكرر النداء الذي وجهه الرئيس غني إلى كل عضو في الجمعية العامة وإلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أجل مساعدة أفغانستان على الوصول في نهاية المطاف إلى إقامة دولة أفغانستان ذات السيادة والموحدة والديمقراطية، التي تعيش في سلام مع ذاتها ومع المنطقة، والقادرة على صون المكاسب المتحققة وتوسيع نطاقها.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

أود بادئ ذي بدء أن أشكر دييورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ وغادة فتحي والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وماري أكرمي، مديرة شبكة النساء الأفغانيات على الإحاطات التي قدمنها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمشاركة محمد حنيف أتمر، وزير خارجية أفغانستان، وأن أشكره على مداخلته.

وتؤكد تونس مجددا تضامنها مع الشعب الأفغاني، ودعمها لعملية السلام في أفغانستان. ونأمل أن يتحقق عما قريب تقدم ملموس في المفاوضات بين الحكومة وحركة طالبان، ونود أن نعرب مجددا في هذا الصدد عن تقديرنا لكل الشركاء الدوليين وجيران أفغانستان على ما يبذلونه من جهود لتيسير هذه العملية.

غير أننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار المستوى المرتفع من العنف في أفغانستان، وهو عنف تعد حركة طالبان مسؤولة عنه إلى حد كبير، كما تجلّى مؤخرا في الهجوم العسكري الفتاك الذي شنته الأسبوع الماضي في شمال مقاطعة فرياب. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تشير إلى أن احتدام النزاع يعزز أنشطة المنظمات الإرهابية المحلية والدولية، ويسهل إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها.

ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية، ونؤكد مجددا مسؤولية جميع الأطراف عن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين والتقيّد بالالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشدد في هذا الصدد على أهمية التحقيق في كل الادعاءات بوقوع انتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها.

والواقع أننا منزعجون بوجه خاص للاستهداف العمدي لقادة المجتمع المدني، مثل ممثلي وسائل الإعلام والقضاة والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء منهم، وكذلك لتزايد الهجمات على العاملين في المجالين الصحي والإنساني وعلى الأقليات الإثنية والدينية.

ونعتقد أن مما يتسم بأهمية حاسمة أن تبادر كل الأطراف على وجه السرعة إلى معالجة بيئة الخوف والإرهاب هذه التي أشاعتها تلك الهجمات، من أجل إحياء الأمل في عملية السلام.

ونكرر بوجه خاص دعوتنا لحركة طالبان أن تضع حدا للهجمات التي يشنها أعضاؤها، وتقي بالتزاماتها المتصلة بمناهضة الإرهاب، وتتفاوض بحسن نية مع الحكومة.

وفي المنعطف الحرج الراهن، المقترن بالإعلان عن انسحاب القوات الدولية، نعتقد أن التضامن القوي مع أفغانستان والدعم المتين لها ضروريان اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل مواكبة عملية السلام ودعم التسوية السياسية التي يؤمل أن يجري التوصل إليها في نهاية المطاف؛ ونرحب بقيام شركاء أفغانستان الدوليين بتجديد التزاماتهم في هذا الصدد.

ونود أيضا أن نؤكد مرة أخرى أهمية أن يتضمن أي اتفاق سلام مقبل، على نحو واضح، ضمانات لحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية لأبناء أفغانستان جميعا، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة ومشاركاتها.

وأخيرا، أود أن أعرب عن التقدير للإنجازات الهامة التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ ونعتقد أنه سيكون لها دور أكبر تؤديه في الفترة المقبلة من أجل تعزيز السلام والتنمية والحريات الأساسية في أفغانستان.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دن كيو

تشكر فييت نام إستونيا، التي تتولى رئاسة المجلس، لعقد هذا الاجتماع الهام، وتشكر إيغا - ماريا ليميتس، وزيرة خارجية إستونيا لرئاستها له.

وأشكر أيضا دييورا ليونز، وغادة والي، وماري أكرمي على الإحاطات الشاملة التي قدمتها.

إن فييت نام تتابع عن كثب الحالة في أفغانستان. ومن الواضح أن البلد ما زال يواجه تحديات هائلة في السعي إلى إحلال السلام.

ولما كانت مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية قد أظهرت تقدما محدودا، فإن فييت نام يساورها قلق عميق إزاء الزيادة المفزعة لأعمال العنف والخسائر في صفوف المدنيين. ونحن ندين بقوة الهجمات التي استهدفت المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والطلاب والعاملون في المجال الإنساني والموظفون المدنيون، خلال الشهور الماضية. ومن المفجع أن نسمع أن قائمين بإزالة الألغام قد لقوا حتفهم بأفغانستان في 8 حزيران/يونيه. ونود أن نعرب عن عميق مواساتنا لأسر الضحايا ولحكومة أفغانستان وشعبها.

وفي ضوء الحالة الراهنة، أود أن أطرح النقاط الثلاث التالية:

أولا، فيما يتصل بالجانب السياسي، من الضروري صون المكاسب التي تحققت حتى الآن. ويتعين بذل جهود عاجلة للنهوض بمفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية. ونحن ندعو الأطراف المعنية إلى أن تنحي خلافاتها جانبا، وتبني الثقة، وتتوصل إلى اتفاق جاء أوانه لإنهاء النزاع.

وتحقيقا لهذه الغاية، يظل الدعم المقدم من الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبلدان المنطقة، والشركاء الدوليين الآخرين حاسما للتشجيع على تحقيق تقدم عملي في محادثات السلام. ونحن نتطلع إلى توثيق التعاون بين البعثة وجون أرنو، المبعوث الشخصي للأمين العام لأفغانستان، دعما لعملية السلام في البلد.

ونرحب أشد الترحيب بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة والمجلس الأعلى للشباب، ونشجع على بذل المزيد من الجهود لتمكين نساء وشباب أفغانستان من المشاركة الكاملة والمجدية في كل جوانب المجتمع.

وثانيا، فيما يتصل بالجانب الإنساني، من الأهمية البالغة أن يجري التوصل في أقرب وقت ممكن إلى وقف لإطلاق النار، ليُوضع بذلك حدٌ لاستمرار العنف.

إن وقوع هذا العدد المرتفع من الضحايا في صفوف المدنيين في الشهور الماضية أمر غير مقبول. ونحن نحث مرة أخرى، في هذا الصدد، كل الأطراف المعنية على أن تحترم بصورة كاملة القانون الدولي الإنساني، وتوقف فورا استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، ولا سيما تلك التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، وأن تضمن كذلك وصول المعونة الإنسانية بلا عوائق.

ويساورنا القلق إزاء تزايد التحديات الإنسانية في البلد، والتي منها أن عدد من يواجهون مستوى مرتفعا من انعدام الأمن الغذائي قد وصل، بحلول آذار/مارس 2021، إلى 16,9 مليون نسمة. ونحن ندعو الأمم

المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين إلى المضي في تعزيز المساعدات الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان في هذا الصدد ضمانا لتلبية احتياجاتها المتوقعة.

ونحن نشيد أيضا بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، والشركاء، من أجل تيسير أنشطة إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها، في هذا الوقت الصعب الذي تتفشى فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وثالثا، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم حكومة أفغانستان في تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية وإعادة إعمار البلد.

ونشيد بجهود بلدان المنطقة والشركاء الدوليين في تعزيز المشاريع الكفيلة بتحسين التنمية الاقتصادية، وزيادة المساعدات المتصلة بسبل كسب العيش، والنهوض بنظام الرعاية الصحية في أفغانستان. ونود أن نرى مزيدا من الدعم للبلاد في مكافحته لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك عملية التلقيح.

ويتعين أيضا تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة تهديد الإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات، ومساعدة السكان من خلال توفير سبل مشروعة مستدامة لكسب العيش.

وختاما، تود فييت نام أن تكرر التأكيد على دعمنا للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. إن الحرب في أفغانستان قد طالّت كثيرا. ويحدونا أمل صادق في أن يتسنى عما قريب تحقيق السلام أخيرا لشعب هذا البلد.

المرفق التاسع عشر

بيان وزير خارجية أفغانستان، محمد حنيف أتمر

أود أن أشكر الرئيسة على استضافة ورئاسة هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في أفغانستان، وعلى قيادة إستونيا الفعالة والقديرة لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره، والممثلة الخاصة للأمين العام، ديبورا ليونز، على الإحاطة الوافية التي قدمتها.

وأعرب، فضلا عن ذلك، عن امتناني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للعمل الذي تؤديه بلا كلل في وقت حاسم لأفغانستان.

وأخيرا، أشكر عادة فتحي إسماعيل والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وماري أكرمي على مداخلتيهما الحسنتين.

إننا نجتمع في وقت يمر فيه تاريخ أفغانستان بنقطة تحول. وهو وقت يُحي الأمل، لكنه يشيع أيضا الخوف والقلق على المستقبل - الأمل في تحقيق سلام مستدام بعد أربعة عقود من حرب مفروضة فرضا، والخوف من العودة إلى نزاع مزمن استطال أمده.

ونحن نشهد لحظة تؤكد الصلة بين سلام أفغانستان وأمنها والسلام والاستقرار الإقليميين والدوليين.

إن العودة إلى نزاع مزمن توججه حركة طالبان بالتعاون مع عدد من الشبكات الإرهابية عبر الوطنية، التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تقيم علاقة تكافلية مع الجماعات عبر الوطنية للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ستشكل تهديدا خطيرا لا لأفغانستان وحدها، بل أيضا لجيرانها، وللمنطقة، وللمجتمع الدولي ككل.

وهذه ليست بالتأكيد نتيجة مقبولة بعد عقدين بذل فيها أبناء أفغانستان والشركاء الإقليميون والدوليون تضحيات هائلة بالدماء والأموال.

ونحن، حكومة أفغانستان وشعبها، إذ نقدر تقديرا عميقا ما قدمتموه من تضحيات ودعم، ملتزمون بأن نواصل تشاركنا مع شركائنا الدوليين والإقليميين، وبألا ندع تضحياتنا المشتركة تضيع هباء، وبأن نعمل على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن والرخاء.

أن أقصى رغبات وطموحات أبناء أفغانستان جميعا، الذين أنهكتهم الحرب واستمرار إراقة الدماء، هو تحقيق سلام دائم ووضع حد نهائي للنزاع.

ونحن نعرف أن هذه هي أيضا رغبتكم جميعا، أنتم شركاؤنا الدوليون والإقليميون، أعضاء الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن التابع لها.

ولقد رحبنا جميعا باتفاق سلام الدوحة الذي وقعته الولايات المتحدة وحركة طالبان في شباط/فبراير 2020.

واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2513 (2020) للترحيب بالاتفاق والإعراب عن دعمه لتنفيذه.

ونحن ممتنون لمجلس الأمن لقيامه بذلك، ولجميع شركائنا الدوليين والإقليميين لمساندتهم عملية السلام في أفغانستان.

وقد أوفت الولايات المتحدة وشركاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي، بنية حسنة، بكل التزاماتهم تقريبا في الاتفاق، بما في ذلك سحب قواتهم، الذي سيستكمل في غضون الأسابيع المقبلة.

ونحن، حكومة أفغانستان، لئن لم نكن طرفا في اتفاق سلام الدوحة فقد قمنا، تجاوبا منا مع الرغبة المشتركة لشعبنا والمجتمع الدولي، بإطلاق سراح أكثر من 6 000 سجين من حركة طالبان، وبإنشاء كل المؤسسات اللازمة لدعم عملية السلام ومن بينها فريق معني بمفاوضات السلام ذو طابع جامع، وبالتعامل بحسن نية مع حركة طالبان وشركائنا الدوليين من أجل السلام.

ولكن الواقع المحزن يتمثل في أن حركة طالبان لم تف بأي من التزاماتها بموجب اتفاق سلام الدوحة.

فأولا، هي لم تقطع صلاتها بالإرهاب الدولي. إذ أنها تستضيف وتساعد، لا تنظيم القاعدة فحسب، بل أيضا جماعات إرهابية إقليمية مثل لشكر طيبة، وحركة طالبان باكستان، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، وحركة أوزباكستان الإسلامية، في إطار متابعتها لحملة العنيفة التي تشنها ضد أفغانستان وبلدان أخرى.

وهذا أمر موثق جيدا في التقارير التي أصدرها مؤخرا فريق رصد الجزاءات، وكذلك العديد من الوكالات الحكومية والدولية الأخرى.

وثانيا، وافقت حركة طالبان على خفض العنف والعمل مع حكومة أفغانستان على التوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار.

لكن منذ توقيع اتفاق سلام الدوحة، وخاصة منذ إعلان الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي سحب قواتهما، لم يشهد شعبنا، تحت الأنظار اليقظة للمجتمع الدولي، إلا أسوأ أعمال العنف التي ارتكبت خلال العقدين الماضيين.

وما المذابح التي وقعت خلال الأسابيع الماضية لتلاميذ المدارس في لوغار، وتلميذات المدارس في غرب كابول، والقائمين بإزالة الألغام في الشمال، والقائمين بالتفجير في الشرق، إلا مجرد أمثلة على أعمال العنف الخرقاء التي ارتكبتها حركة طالبان وشركاؤها.

إن حركة طالبان كانت تقول إنها تحارب وجود قوات أجنبية في أفغانستان، لكن عليها أن تفسر للمجتمع الدولي لماذا تعمد، في الوقت الذي تقوم فيه القوات الأجنبية بمغادرة البلد، إلى قتل أشقائها الأفغان، ولا سيما المدنيين.

وثالثا، كان من الالتزامات المنوطة أيضا بحركة طالبان، بموجب الاتفاق، الدخول في مفاوضات سلام مع جمهورية أفغانستان الإسلامية والتوصل إلى تسوية سياسية.

وقد اقترح رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، بنية حسنة، خطة سلام لوقف إطلاق النار، وتقاسم السلطة، وإجراء انتخابات مبكرة، وتقرير مستقبل أفغانستان عن طريق الإرادة الحرة للشعب الأفغاني.

ولنحو 10 شهور حتى الآن، لم نشهد من حركة طالبان مشاركة جادة في مفاوضات سلام جادة، ولا استجابة لخطة السلام المقترحة منا، ولا أي اقتراح مضاد على الإطلاق.

وكانت البلدان الخمسة المضيفة، وهي قطر والنرويج وألمانيا وإندونيسيا وأوزبكستان، بالإضافة إلى الأمم المتحدة وتركيا، شاهدة على نقص الالتزام والتقدم هذا، وعلى رفض مؤتمر السلام المقترح عقده في إسطنبول.

ولئن كانت حركة طالبان لم تُظهر أي تجاوب مع أي خطة سلام حتى الآن، فإن أفغانستان حكومة وشعباً تعرب عن امتنانها العميق لكل الشركاء الإقليميين والدوليين لاستمرار التزامهم ودعمهم.

وفي غضون أسبوعين، ستكون القوات الأجنبية قد أتمت انسحابها، وسيرى المجتمع الدولي للأسف بنفسه أن حركة طالبان لن تكون قد أوفت بأي من التزاماتها المبينة في اتفاق سلام الدوحة.

وتستدعي الحالة استعراضاً وتقييماً جادين لما وصلنا إليه، كمجتمع دولي، في عملية السلام.

إذ يجب أن يكون هناك احترام لاتفاق سلام الدوحة ولقرار مجلس الأمن 2513 (2020) ويجب أن تكون هناك محاسبة واستجابة ملائمة.

وتحقيقاً لهدفنا المشترك المتمثل في إحلال السلام، تقترح جمهورية أفغانستان الإسلامية الإجراءات التالية:

أولاً، تظل جمهورية أفغانستان الإسلامية ملتزمة التزاماً كاملاً بعملية السلام، وستواصل التعامل مع الفريق التفاوضي لحركة طالبان في الدوحة.

ونحن ندعم بصورة كاملة دور الأمم المتحدة، بما في ذلك دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والمبعوث الشخصي للأمين العام، في عملية السلام والتعاون الإقليمي.

ولذا ندعو المجتمع الدولي وشركاءنا الإقليميين إلى استخدام نفوذهما لإقناع حركة طالبان بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق سلام الدوحة.

إن تحقيق وقف لإطلاق النار على نطاق البلد، من أجل تمكين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من تلبية الأولويات الإنسانية الفورية الناشئة عن الجائحة والنزاع والجفاف الآخذ في الانتشار، ينبغي أن يكون هو الأولوية العليا التي تتوخاها الدبلوماسية الدولية من خلال الجولة الثالثة لمفاوضات السلام في الدوحة، التي يُنتظر أن تبدأ قريباً.

وثانياً، ينبغي أن يُنشئ المجتمع الدولي آلية رصد للتحقق من تنفيذ اتفاق سلام الدوحة وقرار مجلس الأمن 2513 (2020).

ويُنتظر من مجلس الأمن أن يستعرض تنفيذ الالتزامات المبينة في اتفاق سلام الدوحة وقرار مجلس الأمن 2513 (2020)، وأن يتخذ التدابير الملائمة لضمان الامتثال.

وختاماً، لا ريب في أن العنف الأخرق ورفض حركة طالبان الوفاء بالتزاماتها قد جعلاً الحالة في أفغانستان ومنطقتنا مضطربة وغير مستقرة على نحو خطير.

غير أننا نؤمن إيماناً قوياً بأننا، إذا ما تكاتفنا، بوصفنا المجتمع الدولي للأمم المتحدة، وكرسنا كل دعمنا لتنفيذ اتفاق سلام الدوحة والقرار 2513 (2020)، نستطيع أن نوقف هذه الحالة المنذرة بالخطر وأن نحقق السلام الدائم والأمن والازدهار لنا جميعاً.

المرفق العشرون

بيان الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة، ميتش فايفيلد

تقدر أستراليا الفرصة التي أتاحت لها للتعليق على الحالة في أفغانستان، وتحيي الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديبورا ليونز، والمبعوث الشخصي للأمين العام لأفغانستان والقضايا الإقليمية، جون أرنو، وأسرة الأمم المتحدة بأكملها، لمحاولة جمع أطراف النزاع في أفغانستان معا.

إن السلام والازدهار لن يتسنى تحقيقهما في أفغانستان إلا من خلال التقيد بالقواعد والمعايير الدولية، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، التي تشمل حقوق النساء والأطفال والأقليات. وليس هناك حل عسكري للنزاع في أفغانستان. وتظل أستراليا ملتزمة بدعم عملية سلام يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان، وترسم مسارا يقود إلى مستقبل مأمون وآمن ومزدهر يتيح لملايين الأفغان المشردين أن يعودوا إلى ديارهم في نهاية المطاف.

وعندما تُشرك المرأة بصورة كاملة في صنع القرار، تصبح المجتمعات أكثر قدرة على درء النزاعات وحلها. وينبغي أن تتوافر للمرأة فرصة أن تقرر السياسات والبرامج التي تحدد سلامتها وأمنها، بما في ذلك من خلال عمليات السلام. ونحن نحث الأطراف على الاعتراف بالمنافع التي يحققها مجتمع أكثر إدماجاً للجميع، تُصان فيه المكاسب التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية ويُبني فوقها، بما يتفق مع القواعد والمعايير الدولية.

ونحن نشجع كل الأطراف على العودة إلى مائدة المفاوضات ومواصلة التقدم صوب تسوية سياسية. ونحث جمهورية أفغانستان الإسلامية على أن تظل موحدة في الدفاع عن الدستور. ونحث حركة طالبان على الإقرار بأن المسار الوحيد لاكتساب الشرعية يتمثل في المشاركة البناءة في العملية السياسية. وهذا أمر جوهري لاستمرار الدعم الدولي لأفغانستان.

ونحن ندين، بأقوى العبارات، أعمال العنف في أفغانستان التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، وخاصة الاستهداف المستمر للناشطين في مجال حقوق الإنسان، والنساء، والأطفال، والعاملين في المجال الإنساني، والأقليات. ففي الربع الأول من عام 2021 وصلت الخسائر في صفوف المدنيين، وفقا لما سجلته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى 1 783 شخصا (لحق 573 شخصا منهم حتفهم، وكان من بين هؤلاء 151 طفلا). وارتفعت الاغتيالات الاستهدافية بنسبة 40,1 في المائة، ليصل عددها إلى 297 عملية اغتيال كان من ضحاياها موظفون مدنيون، ومدرسان جامعيان في كابول، وثلاث نساء يُؤمن بالتلقيح ضد شلل الأطفال في جلال آباد، ورئيس مجلس علماء تاخار. وكان الهجوم الذي وقع على مدرسة سيد الشهداء للبنات في 8 أيار/مايو، وأودى بحياة أكثر من 80 تلميذة، مثلا مأساويًا على هذا العنف. ونحن ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإنهاء عمليات القتل الاستهدافية، وقيام حركة طالبان والجمهورية الإسلامية بالعمل معا على مواجهة الموجة الثالثة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والأزمات الإنسانية المتنامية.

وقد قدمت أستراليا لأفغانستان منذ عام 2001 مساعدات إنمائية تبلغ قيمتها 1,5 بليون دولار (حتى أيار/مايو 2021). وستتلقى أفغانستان 50,0 مليون دولار من اعتمادات ميزانية التنمية للفترة 22/2021،

بما يتماشى مع التزامنا الطويل الأجل بأن نقدم خلال الفترة 2021-2024 مساعدات إنمائية تصل قيمتها إلى 200 مليون دولار، وهو مبلغ أعلن عنه في المؤتمر الوزاري المعني بأفغانستان لعام 2020. وتظل أفغانستان أكبر سابع متلق للمعونة الثنائية الأسترالية.

إن مستقبل البلد يكمن في يد الشعب الأفغاني. وتحت أستراليا الأطراف على السماح لأصوات الشعب الأفغاني بأن تُسمع من خلال عمليات ديمقراطية. وندعو الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة، وإنهاء إراقة الدماء، وتحقيق سلام عادل ودائم وراسخ في أفغانستان.

المرفق الحادي والعشرون

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

من الحيوي، في هذا المنعطف الحرج الذي تمر به أفغانستان، أن يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية تؤكد دعمه المستمر، وتبين تطلعاته الواضحة فيما يخص مستقبل أفغانستان والتنمية السلمية للبلد. وسيكون على الأمم المتحدة، وعلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وجه التحديد، أن تنهضا دورهما الهام.

وستواصل ألمانيا الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني، بوصفها شريكا موثوقا به. ولئن كانت مشاركتنا العسكرية تشرف على نهايتها، فإن مساعدتنا المدنية تتواصل. ونحن نظل متمسكين بإصرارنا على مساندة الحكومة الأفغانية في تلبية احتياجات البلد في مجالات الأمن، وتحقيق الاستقرار، والتنمية، والعمل الإنساني، وفي مساعدة أبناء أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال والجماعات المهمشة، في سعيهم إلى صون الحقوق والحريات التي اكتسبت بشق الأنفس. وتعد سلامة وجودنا ووجود شركائنا في أفغانستان عنصرا رئيسيا لمواصلة مشاركتنا، ولاستمرار دعمنا لأفغانستان وهي تمضي في طريقها لتحقيق السلام والاستقرار.

إن ارتفاع مستوى العنف، المقترن باستمرار الأعمال القتالية والهجمات التي يسقط فيها ضحايا مدنيون، وبالاعتقالات التي تستهدف النساء بوجه خاص وكذلك العاملين في المجال الإنساني، أمر غير مقبول. ونحن نتفق مع البيانات الصحفية التي صدرت عن مجلس الأمن خلال الأسابيع الماضية وأعربت عن رفض هذه الأعمال البغيضة. وندعو بقوة كل الأطراف الأفغانية إلى الحد من العنف وإنهاء الهجمات الاستهدافية. ونؤكد مجددا أهمية ضمان ألا تستخدم أراضي أفغانستان من جانب المنظمات الإرهابية التي تسعى إلى تهديد أو مهاجمة بلد آخر.

إن مفاوضات السلام الأفغانية المعقودة في الدوحة لم تحقق بعد تقدما جوهريا، بالرغم من الآمال القوية والمشروعة التي يعلقها عليها الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. وعملا على تنشيط العملية، يجب على الأطراف المتفاوضة أن تعزز التزامها بالانخراط في مفاوضات مجدية، وأن تغتنم الفرص الجديدة لإعطاء قوة دفع لمحادثاتهما. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة عاجلة إلى تدابير لبناء الثقة، مثل الخفض الفوري للعنف، من أجل إعطاء المفاوضات زخما جديدا. ونحن ندعو أيضا المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن وبلدان المنطقة، إلى دعم عملية السلام دعما واضحا وقويا، وتقديم المساعدة إلى المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. ويعد التوافق في الرأي بين أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الرئيسيين أمرا حاسم الأهمية. وتظل ألمانيا مستعدة للمساعدة في هذا المسار.

ونحن نرحب بالتزام الأمم المتحدة بأداء دور أكبر في هذه العملية. ونواصل تعاوننا مع الممثلة الخاصة للأمين العام ديورا ليونز، والمبعوث الشخصي للأمين العام لأفغانستان والقضايا الإقليمية جون أرنو، ودعمنا لهما. وقد يتطلب تطور البيئة السياسية والأمنية في أفغانستان، ونحن نترقب حلول شهر أيلول/سبتمبر، تطوع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي ينتظر منها أن تواصل قيادة وتنسيق الجهود المدنية الدولية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وينبغي أن يظل صون حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، عنصرا مركزيا من عناصر هذه الولاية. ونحن مستعدون، بحكم أننا شاركنا من قبل في إعداد ملف أفغانستان بالمجلس، لأن نتبادل وجهات نظرنا وخبراتنا مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن.

المرفق الثاني والعشرون

بيان البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المتعمقة.

إن أفغانستان تدخل، مع انسحاب القوات الأجنبية، فصلا عسيرا من رحلتها صوب السلام والاستقرار. ومما يؤسف له أن أفغانستان تدخل هذا الفصل وهي تتصدى أيضا لتحديات عديدة.

وأود في هذا الصدد أن أركز على ثلاث نقاط:

أولا، دفع التفاوض بين الأطراف الأفغانية قدما.

إن إندونيسيا ما زالت تثق بأن التفاوض بين الأطراف الأفغانية هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق السلام والازدهار في أفغانستان.

وتظل المشاركة النشطة والبناءة لكل أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين عنصرا حاسما لنجاح عملية السلام، وخاصة فيما يتصل بتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين الأطراف جميعا.

وضمانا لمشاركة كل أصحاب المصلحة الأفغان مشاركة مجدية في عملية السلام، يجب على المجتمع الدولي أن يكون موحدا في التشديد على أن العنف والخيار العسكري غير مقبولين.

وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب إندونيسيا بالخطة الداعية إلى عقد مؤتمر إسطنبول.

ونحن ندعو الأمم المتحدة، بوصفها مضيفا محايدا، وكذلك المشاركين في تنظيم المؤتمر، إلى ضمان مشاركة كل الأطراف المعنية مشاركة مجدية في هذا المؤتمر.

وثانيا، ضمان السلامة والأمن والرفاه لأبناء أفغانستان.

إن التحسن العام في سلامة السكان المدنيين وأمنهم، الذي يسبقه انخفاض عدد الضحايا، هو من المؤشرات الرئيسية لنجاح عملية السلام.

ومما يؤسف له أننا ما زلنا لم نشهد بعد هذا التطور في أفغانستان. وما زال القلق يساور إندونيسيا إزاء تزايد التحديات الأمنية مع اقتراب الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية، وخاصة ارتفاع الهجمات الإرهابية الموجهة ضد السكان المدنيين.

ويحدث هذا مع تزايد الاحتياجات الإنسانية التي تواجه سكان أفغانستان بمعدلات غير مسبوقة، وخاصة فيما يخص الأمن الغذائي والاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وإندونيسيا تدعو إلى اضطلاع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور أكبر، وتدعو كل الأطراف إلى ضمان عدم التراجع عن دعم السلام بعد الانسحاب. وينبغي صون كل تقدم تسنى إحرازه، بما في ذلك حقوق النساء.

وثالثا، الاستثمار في المجتمع الأفغاني.

إن إندونيسيا تؤمن إيماناً ثابتاً بأن كل عناصر المجتمع الأفغاني لديها مصلحة في تدعيم عملية السلام. وينبغي أن يتكاتف المجتمع الدولي من أجل تعزيز قدرات هذه العناصر جميعاً.

وقد قامت إندونيسيا بمبادرة في هذا الصدد من خلال شبكة التضامن النسائي الأفغانية الإندونيسية، وكذلك من خلال مؤتمر علماء الدين.

وشبكة التضامن هذه تعبر عن ولاء إندونيسيا بالتزامها أن تدعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في عملية السلام. وتخطط إندونيسيا، هذا العام، لاستضافة الاجتماع الثاني لشبكة التضامن، وعدة برامج لبناء القدرات.

وفي الوقت نفسه، تبادلنا مع شركائنا الأفغان، من خلال مؤتمر علماء الدين، الخبرة التي اكتسبناها في بناء مجتمع سلمي ومتنوع في بلد يضم أكبر عدد من المسلمين على وجه الأرض.

وختاماً، تظل إندونيسيا ملتزمة بدعم عملية سلام يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان، من خلال برامج لبناء القدرات وتيسير الحوار.

ونحن مستعدون للعمل في هذا الصدد مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك مع المبعوث الشخصي للأمين العام.

المرفق الثالث والعشرون

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت رافانشي

لقد أوشك انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان أن يكتمل، ويجد البلد نفسه واقفا في مفترق طرق. فيوسعه أن يمضي في اتجاه المصالحة، إن اتفقت جميع الأطراف على الانخراط في الحوار وإنهاء عقود من إراقة الدماء؛ أو يوسعها أن ينغمس في مزيد من العنف، إن استخدم أحد الأطراف قوته العسكرية لإجبار الطرف الآخر على قبول شروط السلام. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح للاحتفال الأخير بأن يحدث، لأنه لن يجلب سلاما حقيقيا، ومن ثم لن يكتب له الاستمرار.

فالواقع إن أفغانستان الأوفر أمنا واستقرارا وازدهارا والتي تحيا في سلام مع ذاتها ومع جيرانها، تخدم مصلحة الأفغان جميعا والمنطقة والعالم. وفي المقابل، فإن أفغانستان التي تقتصر على الأمن والاستقرار، والتي تعد مصدرا للتطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك إنتاج المخدرات والاتجار بها، تشكل خطرا على الأفغان أنفسهم، وكذلك على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وبالتالي فإن مواجهة هذه التحديات وبناء أفغانستان الأوفر أمنا وازدهارا يصب في مصلحة الجميع، والمرحلة الراهنة تشكل بحق فرصة مشتركة تتيح للجميع أن يسعوا بشكل جاد إلى بلوغ هذه الأهداف المشتركة.

ويجب أن يبدأ هذا حتما بعملية سلام شاملة للجميع يقودها ويمسك بزمامها ويتحكم فيها أبناء أفغانستان وتيسرها الأمم المتحدة، وتهتدي بذلك المبدأ الأساسي المتمثل في أن السبيل إلى سلام دائم يمر، في المقام الأول، من خلال حوار داخلي حقيقي بمشاركة عريضة من الأفغان كافة من جميع الجماعات السياسية والإثنية والدينية، بما فيها حركة طالبان، على أساس من التعاون، والتفاهم، والتراضي، والمصالحة.

بعبارة أخرى، في مجتمع متنوع مثل أفغانستان، لا تستطيع أي جماعة أو جماعات، مهما كانت قوية عسكريا، أن تلجأ إلى القوة والعنف لتسيطر على الآخرين؛ ولن يتسنى إنشاء حكومة شرعية إلا من خلال عملية سياسية شاملة ووسائل ديمقراطية.

ومع انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، سيزول تماما المبرر المتهافت الذي تستند إليه حركة طالبان في اللجوء إلى القوة. ولذا عليها أن توقف العنف وتثبت استعدادها لأن تلجأ إلى قوة المنطق بدلا من منطق القوة في التعامل مع بني وطنها؛ وأن تغتنم هذه الفرصة غير المسبوقة للإسهام بإخلاق في إقامة سلام دائم في البلد من خلال الوسائل السياسية، لأن السلام والعنف ينفي كل منهما الآخر ولا يمكن أن يمضيا معا.

ولئن كنا قد شهدنا في السنوات الماضية كثيرا من الفرص الضائعة لتحقيق السلام، فمن الواضح أن موجة جديدة محتملة من أعمال العنف واقتتال الأشقاء في أفغانستان لن تؤدي إلا إلى دورة جديدة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، وهو أمر لا يستطيع أن يتحملة هذا البلد ولا المنطقة ولا العالم.

وفي هذا المنعطف الحرج، رفع الأفغان المنتمون إلى كل مناحي الحياة صوتهم ومطلبهم داعين إلى إقامة سلام دائم، ويجب أن يُصغى إلى صوتهم ومطلبهم هذين وأن يدعموا دعما فعالا. إذ يجب ألا يتركوا وحدهم.

إن صون الإنجازات التي حققها شعب وحكومة أفغانستان في الفترة الماضية، بما في ذلك الدستور، وحقوق الأقليات الإثنية والدينية والنساء، وحق الشعب في تقرير مصيره من خلال الانتخابات، ونظام وهياكل الحكم

المستمدان من الدستور، فضلا عن الالتزام بمكافحة الإرهاب، يجب أن يكون أحد العناصر الرئيسية لأي عملية سلام.

وكيما يكتب النجاح لأي عملية سلام ولما يليها من خطوات، لا بد لهما أن يحظيا بدعم قوي من أبناء أفغانستان كافة. وقد بات من الواضح الآن أن أي عملية سلام في أفغانستان يوجهها ويديرها طرف واحد بمفرده، مهما كانت قوته، في غياب مشاركة نشطة من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما فيها الأطراف المنتمية إلى المنطقة، والأهم من ذلك في غياب مشاركة يعتد بها من جانب الأمم المتحدة، لن تحقق أي نتائج.

إن المكانة الهامة للأمم المتحدة وقدرتها العالية فيما يتصل بتنظيم وتيسير عملية السلام في أفغانستان، وأيضا في دعم وضمان التنفيذ الكامل والفعال لأي اتفاق سلام مقبل، لا غنى عنهما ويحظيان بدعمنا الكامل. ولا ترح إبران تدعو إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في عملية السلام بين الأطراف الأفغانية وإلى زيادة مشاركتها الموضوعية فيها.

وتظل الحالة الأمنية في أفغانستان مصدرا لقلق بالغ. ويُظهر العدد المتزايد من الأعمال الإرهابية الفتاكة التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أفغانستان، والتي تستهدف أقلييات دينية وإثنية معينة وكذلك النساء والفتيات، وهي أعمال نذنيها بأقوى العبارات، خطورة تهديد هذا التنظيم لأفغانستان والمنطقة.

وتوضح هذه الهجمات هشاشة أوضاع الأقليات الدينية والإثنية والمرأة في أفغانستان والحاجة الماسة إلى صون حقوقها صونا فعليا. وتلك الهجمات الإرهابية تؤكد أيضا ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في ذلك البلد.

وقبل وأثناء انسحاب القوات الأجنبية، يجب دعم وتقوية القوات الأمنية والعسكرية لأفغانستان، وتقديم مساعدة فعالة إلى أفغانستان في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها؛ لأنها مصدر لتمويل الإرهاب والجرائم الأخرى.

ولئن كان السعي إلى تحقيق سلام دائم يجب أن يظل أولوية عليا، فمن الواجب كذلك ألا تغيب عن بصر المجتمع الدولي الحاجة الماسة إلى التنمية الاقتصادية لأفغانستان، التي تعد أيضا ركيزة هامة لاستدامة السلام.

وتدعو جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى جميع الأطراف في أفغانستان، بما فيها حركة طالبان، إلى تغليب مصالح أبناء أفغانستان كافة على المصالح الأخرى.

إن إيران قد وقفت مع أفغانستان شعبا وحكومة في سعيها إلى بناء بلد ينعم بمزيد من الاستقرار والديمقراطية والازدهار، وذلك عن طريق استضافة ملايين اللاجئين الأفغان وتوفير صلة تربط هذا البلد غير الساحلي بأعالي البحار من خلال ميناء شاباهار، وتربطه بأوروبا من خلال خط السكك الحديدية خوف - هرات. ونحن مستعدون لمواصلة الإسهام في ازدهار أفغانستان وسلامها واستقرارها.

المرفق الرابع والعشرون

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تمر أفغانستان الآن بمنعطف حرج. فالشروع في انسحاب القوات المندرجة في إطار بعثة الدعم الوطني لمنظمة حلف شمال الأطلسي يمثل بداية حقبة جديدة، يجب ألا يُترك فيها البلد وحيدا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل وجوده في أفغانستان من خلال أشكال جديدة من الالتزامات، مُسندا الأولوية في هذا الوقت للبعد الإنساني والبعد المتصل بالمساعدة المالية.

وفي هذا المسار الجديد، تصبح الحاجة ماسة إلى تحقيق تقدم حقيقي في حوار السلام بين الأطراف الأفغانية. إن استمرار الحرب لا يتفق مع حاجة الشعب الأفغاني إلى السلام ومطالباته به، فهو يدفع أعلى الأثمان للعنف غير المقبول الذي يتعرض له. ووقف الأعمال القتالية أمر لا يمكن إرجاؤه. ومما لا شك فيه أن استئناف الصلات في الدوحة، في 8 حزيران/يونيه، بين الأطراف الأفغانية في وجود وسطاء يشكل خطوة إيجابية للأمام. ولكن من الجوهر أن تواصل تلك المحادثات التركيز على المسائل الأساسية وأن تؤسس الاتفاق المحتمل المقبل على مبادئ المصالحة الوطنية. وإذا سمحت الظروف، ينبغي عندئذ النظر في تنظيم مؤتمر سلام رفيع المستوى، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتعين على كلا الجانبين أن يقوما بعمل ملموس وفوري ويكون من شأنه أيضا أن يُظهر حسن النية في إيجاد حل، ويشيع الثقة في نفوس الشعب الأفغاني الذي يعيش بشكل متزايد في خوف وارتياح بشأن مستقبله. ويجب أن تتوقف حركة طالبان عن ضغطها العسكري وتضع حدا للعنف، ويجب على ممثلي المؤسسات الجمهورية أن يضعوا مصلحة مواطنيهم في المقام الأول، ويهجروا أنماطهم السلوكية الجامدة التي لا تتفق مع الصالح العام. فمما يتسم بأهمية فائقة أن يتحدوا ويتفوقوا على إيجاد ظروف ذات مصادقية تتيح تحقيق السلام والمصالحة وإعادة الإعمار، من أجل تمكين الأفغان جميعا من بناء مستقبلهم، في ظل التمتع الكامل بالأمن وحقوق الإنسان والحقوق السياسية والاجتماعية.

وهذا المستقبل لن يكون مستداما بغير الاعتراف بالدور المركزي للمرأة في البلد وفي عملية السلام. وخلال العقدين الماضيين، أظهرت المرأة الأفغانية حيويتها وعزمها على استعادة مكانها في المجتمع، والإسهام في تغييره. وهذا الإسهام يجب تشجيعه ومساندته. ويجب أن يُركز عمل المجتمع الدولي على تمكين المواطنين والمؤسسات، وتعزيز الشراكات الجيدة التنظيم والقابلة للاستمرار المستندة إلى المكاسب السياسية والاجتماعية التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية، والتي تُوطد وتدفع قدما الحقوق الفردية، وخاصة حقوق النساء والشباب والنُصْر.

وفي الحقبة الجديدة التي على وشك أن تبدأ في أفغانستان، يجب إيلاء عناية خاصة أيضا لسلامة الدبلوماسيين الأجانب والمغتربين. فهذا شرط ضروري لضمان استمرار الحوار السياسي بين أفغانستان والمجتمع الدولي، وكذلك لمبادرات الرصد والتمكين التي ستظل حيوية للبلد.

وتعرب إيطاليا، مرة أخرى، عن تقديرها لمواصلة دور الأمم المتحدة في هذا المنعطف الجديد والمركب، وعن تقديرها الخاص للمثلة الخاصة ورئيسة بعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديبورا ليونز، والمبعوث الشخصي للأمين العام، جون أرنو. فالأمم المتحدة تؤكد أنها الركيزة الجوهرية التي لا غنى عنها للسلام والأمن

الدوليين. ويعد ذلك أشد صدقا في السياق الأفغاني، حيث تستطيع الأمم المتحدة أن تيسر المشاركة البناءة لأصحاب المصلحة الإقليميين، مما يسهم في التوصل إلى حل تفاوضي لهذا النزاع. وتؤكد إيطاليا مجددا التزامها بمواصلة القيام بدورها وتقديم إسهامها في تحقيق السلام بأفغانستان، جنبا إلى جنب مع الشعب الأفغاني، والأمم المتحدة، وشركائنا الدوليين.

المرفق الخامس والعشرون

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكان كيمييرو

إن اليابان تقدر تقديرا بالغا عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن أفغانستان في وقت يحتاج فيه البلد إلى تضامن المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ديبورا ليونز، على الإحاطة التي قدمتها وعلى جهودها المتقانية من أجل إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

إن اليابان تؤمن إيمانا قويا بأن السلام الدائم في أفغانستان لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تسوية سياسية تعبر عن أصوات كل قطاعات المجتمع، بما فيها النساء والشباب وجماعات الأقليات. وتواصل اليابان دعم حكومة أفغانستان وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في جهودهم من أجل النهوض بعملية سلام شاملة للجميع.

إن ما نفهمه هو أن قرار سحب جميع القوات الدولية قد اتخذ لتيسير عملية سلام يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان. ولكن يمكن أيضا تفهم شعور شعب أفغانستان بالقلق إزاء عدم تيقنه مما قد يحدث أثناء رحيل القوات الدولية وما بعده. ولذا فإن من الجوهرى، في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة، أن يبعث المجتمع الدولي برسالة واضحة إلى شعب أفغانستان مفادها أنه يظل ملتزما بمساندته في السنوات المقبلة كما فعلنا خلال العقدين الماضيين.

ومن الجوهرى أيضا أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا ثابتا ضد أعمال العنف والإرهاب التي لا تتوقف، وخاصة التي تستهدف المدنيين وتطولهم. وتدين اليابان بأقوى العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية التي استهدفت مؤخرا مدنيين أبرياء، من بينهم تلميذات مدارس، وعاملون في مجال المعونة، وصحفيون. ونواصل حث كل الأطراف المعنية على وقف العنف فورا، وإقرار وقف شامل لإطلاق النار.

وتكرر اليابان تأكيد أن التسوية السياسية المستدامة للنزاع في أفغانستان تتطلب من بلدان الجوار والمنطقة التزاما قويا وتعاوننا متينا يجب أن ينسقا وينسجا بشكل جيد مع الجهود الدولية الأوسع نطاقا الداعمة لأصحاب المصلحة الأفغان. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع السيدة ليونز، والسيد أرنو، المبعوث الشخصي للأمين العام لأفغانستان والقضايا الإقليمية، على تعزيز جهودهما من أجل تنسيق الدعم الدولي والإقليمي لعملية السلام تنسيقا فعالا.

وتظل اليابان، بوصفها شريكا لأفغانستان منذ وقت طويل، ملتزمة التزاما قويا بدعم أفغانستان طوال عملية السلام وفيما بعدها. وقد قدمت اليابان بالفعل 135 مليون دولار لمعالجة الأثر السليبي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الأخرى للشعب الأفغانى. ونحن مستعدون للنظر في تقديم دعم إضافي، رهنا بالتقدم المحرز في عملية السلام والتزام الحكومة الأفغانى بإطار الشراكة مع أفغانستان.

المرفق السادس والعشرون

بيان الممثل الدائم لكازخستان لدى الأمم المتحدة، مغزان إيلياسوف

تثني كازخستان على إستونيا، التي تتولى رئاسة المجلس، لاستضافة هذه المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونعترف مع التقدير البالغ بالجهود التي تبذلها البعثة، في ظل القيادة المحنكة للممثلة الخاصة، ديورا ليونز، من أجل مساعدة شعب أفغانستان وحكومتها على تحقيق السلام والتنمية المستدامين، ونقدر أيضا الدور الهام الذي يؤديه المبعوث الشخصي للأمين العام، جون أرنو، في هذا الصدد.

إن أفغانستان تدخل مرحلة حاسمة في تاريخها. ويتعين علينا ضمان ألا يؤدي الانسحاب الوشيك لقوات الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي إلى تصاعد النزاع.

والوسيلة الوحيدة لتخفيف حدة النزاع وإرساء أسس الاستقرار في البلد هو الحوار والتراضي والتفاهم. ولذا فإننا نكرر تأكيد أن تسوية النزاع الأفغاني التي يمسك بزمامها ويقودها ويتحكم فيها أبناء أفغانستان هي السبيل الوحيد للمضي قدما. وتأمل كازخستان أن تجد الأطراف المتعارضة حولا توفيقية تخدم مصالح شعب أفغانستان.

ويفيد تقرير فريق الرصد أن الحد من العنف ومنع القوات المتمردة من الاستيلاء على أراض جديدة هما المهمتان الحاسمتان اللتان يجب أن يتصدى لهما مجلس الأمن والمجتمع الدولي. كما ينبه تقرير الفريق إلى ضرورة بذل جهود لضمان ألا تؤدي الهجمات على أهداف سهلة مثل المدارس وأماكن العبادة والمراكز التعليمية وقاعات الزفاف، بل وحتى على الحافلات العامة الآن، إلى زعزعة الحكومة وإضعافها.

وكازخستان تدين بقوة كل عمليات القتل الاستهدافية والهجمات وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتدعو كل الأطراف الفاعلة إلى المشاركة في عملية السلام بحسن نية، وترجمة التزاماتها إلى إجراءات ملموسة تعود بالنفع على أبناء أفغانستان كافة.

وتستدعي هذه الإجراءات تنفيذ سياسات واستراتيجيات أمنية وطنية جديدة لتعزيز فعالية المؤسسات الأمنية وشمولها للجميع وخضوعها للمساءلة. ولذا من المهم تقوية القوات العسكرية وقوات الشرطة من خلال إصلاحات شاملة لقطاع الأمن، وكذلك الترويج لجدول أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، عن طريق مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى زيادة تمثيل النساء على كل المستويات، بما في ذلك قطاعا الأمن والدفاع.

وتؤيد كازخستان تطلعات شعب أفغانستان إلى السلام والعدل والازدهار. وهذه التطلعات لن يتسنى تحقيقها بغير صون النظام الجمهوري الديمقراطي في أفغانستان. ونحن ملتزمون بضمان عدم النكوص عن المكاسب التي تحققت في مجال التعليم، وخاصة تعليم النساء والفتيات، خلال السنوات العشرين الماضية. إن نساء وشباب أفغانستان هم طليعة المجتمع ويتعين إتاحة كل فرص التطور أمامهم، وتمكينهم من الإسهام الكامل في المجتمع. كما تؤدي وسائل الإعلام المستقلة والحررة دورا حاسما في إقامة أفغانستان الديمقراطية، وينبغي حمايتها.

ونحن ننوه بالجهود الجسورة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهي جهود تسهم في المداولات الثنائية والمتعددة الأطراف وفي عمل دول وسط آسيا مع أفغانستان.

إن تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان كان دوماً أولوية تتوخاها كازاخستان. ولأننا نعتبر أفغانستان شريكنا الإقليمي الهام، فإننا نعمل بالاشتراك مع آخرين لتكوين نموذج أقاليمي قائم على التنمية والأمن والتعاون بين وسط آسيا وأفغانستان. وهذا أمر حاسم لأن مستقبل وسط آسيا يرتبط ارتباطاً مباشراً باستقرار أفغانستان.

ولما كانت كازاخستان تترك أن استقرار أفغانستان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية لهذا البلد، فستواصل كازاخستان توفير مساعدة مالية وتقنية وإنسانية لأفغانستان، كما فعلنا في عام 2020، من خلال المعونات الغذائية والدوائية وغيرها من المعونات الإنسانية التي وفرناها لأفغانستان المتضررة من الجائحة، ومن خلال الأشكال المختلفة للدعم التقني والمالي التي تقدم بشكل ثنائي وبالاشتراك مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وسنواصل أيضاً توفير منح للشباب الأفغان للدراسة في كبرى جامعات كازاخستان.

وعملاً على تحسين البنية التحتية للبلد، وزيادة الترابط وتيسير الوصول، تشارك كازاخستان في مشروع خط السكك الحديدية خواف - هرات من أجل الإسراع بإتمامه. وكل هذه المساعدات ستعجل بتحويل أفغانستان إلى اقتصاد يتمتع بمقومات الاستمرار ومكتف ذاتياً، وستسهم في تنمية كل من أفغانستان والمنطقة بأسرها.

ومن الخطوات الأخرى الجديرة بالذكر التي اتخذناها لإنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة لوسط آسيا وأفغانستان في ألماتي. وسيوجد مقر المركز في مبنى الأمم المتحدة الجديد في ألماتي (الذي يضم 18 وكالة تابعة للأمم المتحدة ذات ولايات إقليمية ودون إقليمية)، الذي افتتحه الرئيس قاسم جومارت توكاييف في أيار/مايو 2019. ويرمي المركز إلى ضمان الكفاءة وتحسين التنسيق بين كل أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة 2030 على المستوى الإقليمي. ونحن نؤمن بأن توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في وسط آسيا، من خلال إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي في ألماتي، سيسهم في التنمية المستدامة في المنطقة، بما فيها أفغانستان.

وختاماً، سنتضم كازاخستان إلى الجهد المتعدد الأطراف، في شراكة مع جيراننا في وسط آسيا، من أجل إرساء الأسس الطويلة الأجل للانتعاش الاقتصادي الدائم للبلد، وبالتالي لاستقراره وتقديمه.

المرفق السابع والعشرون

بيان الممثل الدائم لقرغيزستان لدى الأمم المتحدة، ميرغول مولدويسايفيا

أشكر دييورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان على الإحاطة المفصلة التي قدمتها بشأن الحالة في أفغانستان.

إننا ننوه بالدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، ونعرب عن تقديرنا ودعمنا القوي لكل الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاصة لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفقا لقرار مجلس الأمن 2405 (2018).

ومن ناحية أخرى، فإن قرغيزستان مستعدة للإسهام في تطوير عملية السلام بأفغانستان، في إطار الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وصيغة موسكو، وعملية إسطنبول، وعملية كابول، والأطر الدولية الأخرى. ومن دواعي فخرنا أن نكون عضوا في مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان.

وجمهورية قرغيزستان تهتم بتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان وتدعو إلى زيادة التعاون مع أفغانستان، ووضع تدابير للتعاون وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي من أجل تسوية الحالة القائمة في أفغانستان. ونؤيد الإصلاحات الديمقراطية التي حققتها حكومة أفغانستان خلال العقدتين الماضيتين في البلد من أجل حماية حرية التعبير، وحقوق النساء والأقليات القومية.

ونساند بقوة الجهود المبذولة من جانب حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي ككل في مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات في أفغانستان، وهي أمور تشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة. وتدعم قرغيزستان وقف إطلاق النار والعنف في أفغانستان وتدعو أطراف النزاع إلى ضبط النفس وإلى المضي قدما في الحوار السلمي الذي استهل في الدوحة في عام 2020.

وقبل تفشي الجائحة، نُظمت أحداث إقليمية هامة في قرغيزستان، شارك فيها ممثلون رفيعو المستوى عن حكومة أفغانستان، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية. وفي عام 2019، استضافت بيشكيك مجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون، والاجتماع الثالث لفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، وكذلك مؤتمرات وحلقات تدارس بشأن مسائل إقليمية تتصل بالحد من التطرف العنيف، واستخدام الشبكات الاجتماعية في تجنيد منظمات إرهابية دولية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وإدارة الكوارث الطبيعية.

وتقدم جمهورية قرغيزستان المساعدة الممكنة إلى أفغانستان. وننفذ مشاريع ثنائية لتحسين مهارات الموظفين المدنيين الأفغان، وتعليم الطلاب الأفغان في المؤسسات التعليمية لجمهورية قرغيزستان، وإيفاد بعثات إنسانية للجماعات القرغيزية التي تعيش في منطقتي بامير الأفغانية الصغرى والكبرى. ويشير الجانب القرغيزي إلى استعداده التام لأن يشارك في برنامج تدريب النساء الأفغانيات المشترك بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بتدريبهن في جامعات جمهورية قرغيزستان.

وتعرب جمهورية قرغيزستان عن استعدادها للإسهام بصورة نشطة في الإنعاش الاقتصادي لأفغانستان. وتشجع جمهورية قرغيزستان المبادرات الرامية إلى إنشاء اتحاد زراعي صناعي ثلاثي يجمع قرغيزستان

وطاجيكستان وأفغانستان. وعملا على تنمية تجارة الطاقة ونقلها عبر المنطقة، يتواصل العمل في إطار مشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، وهو مشروع دولي لتصدير الطاقة من جانب بلدان وسط آسيا إلى بلدان جنوب آسيا عن طريق أفغانستان. وفي إطار هذا المشروع، سيقوم الجانب القيرغيزي بتصدير ما يصل إلى 1,5 بليون كيلوواط ساعة من الكهرباء سنويا إلى أفغانستان وباكستان في فترة الصيف.

وبغية إجراء مناقشة موضوعية لجدول الأعمال الحالي للعلاقات القيرغيزية الأفغانية، اقترح الجانب القيرغيزي أن يُعقد الاجتماع الأول للهيئة الحكومية الدولية القيرغيزية الأفغانية المشتركة في بيشكيك، واقترح كذلك أن يُعقد الاجتماع المقبل للمشاورات السياسية على مستوى نائب وزير خارجية الدولتين.

وختاما، أود أن أئوه بالتزام قيرغيزستان بالتعاون الطويل الأجل مع أفغانستان وجميع الشركاء في وسط آسيا، ومع شركائنا الدوليين؛ ونحن مستعدون للتعاون الكامل على النهوض بالمهام المطروحة علينا. وتبرهن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لنا جميعا أن التعاون المتعدد الأطراف هو العنصر الرئيسي للتغلب على التحديات العالمية.

وأود أيضا أن أئمنى السلام والازدهار للشعب الأفغاني الشقيق.

المرفق الثامن والعشرون

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

نتوجه بالشكر إلى الرئيسة لعقد هذا الاجتماع الفصلي الرفيع المستوى بشأن أفغانستان. ونود أن نشكر أيضا كل من قدموا إحاطات، ونشكر بوجه خاص الممثلة الخاصة لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديبورا ليونز، على بيانها. إن شعبي باكستان وأفغانستان يرتبطان ارتباطا لا ينفصم بإرث تاريخي وديني وثقافي ولغوي مشترك، ويرتبطان كذلك بمصائر مشتركة. وباكستان لديها مصلحة حيوية في أن تتعم أفغانستان بالسلام والاستقرار والوحدة والازدهار. وباستثناء أفغانستان ذاتها، لم يُعان أي بلد من جراء النزاع الدائر في أفغانستان أكثر من باكستان. وقد قال رئيس وزراء باكستان، عمران خان، في تصريح أدلى به مؤخرا: "إن بلدنا قد عانى كثيرا من الحروب في أفغانستان. فقد أودت بحياة أكثر من 70 000 باكستاني". وقد رأيت باكستان دوما أن النزاع في أفغانستان يمكن إنهائه، لا بالقوة العسكرية، وإنما من خلال تسوية سياسية يشارك فيها كل مكونات المشهد السياسي في أفغانستان، ومن خلال عملية سلام يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان.

وأسفرت جهودنا الرامية لتيسير عملية السلام والمصالحة الأفغانية عن تحقق ثلاثة إنجازات كبرى في عام 2020: أولها، اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، الذي وُقِع في 29 شباط/فبراير 2020؛ وثانيها، بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في 12 أيلول/سبتمبر 2020؛ وثالثها، الاتفاق على القواعد والإجراءات بين الأطراف الأفغانية في الدوحة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020.

واليوم، تمر أفغانستان بمنعطف حاسم في تاريخها. ومن المهم أن يهتم القادة الأفغان هذه الفرصة التاريخية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وجامعة وامتسعة القاعدة من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين في أفغانستان. ونحن نكرر تأكيد الحاجة إلى الحد من العنف في أفغانستان، وصولا إلى وقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، نحث على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان انسحابا مسؤولا ومنظما، بالاقتران مع التقدم العام المحرز في عملية السلام.

إن أي فراغ أمني في البلد سيُستغل من جانب "المخربين" الذين يستهدفون تقويض مفاوضات السلام وإبقاء أفغانستان، والمنطقة معها، في حالة نزاع واضطراب مستمرين. ويجب أن نحترس من كل هؤلاء المخربين الذين لا يرون أن السلام والاستقرار في أفغانستان يخدمان مصالحهم الاستراتيجية.

وفي البيئة السياسية المتغيرة الراهنة في أفغانستان، واصلت باكستان جهودها لتعزيز الحل السلمي للنزاع في أفغانستان على كل من المستوى الثنائي والإقليمي والدولي.

وفي إطار صيغة "الترويكا الموسعة"، عقدت باكستان والصين وروسيا والولايات المتحدة اجتماعين، في 18 آذار/مارس بموسكو وفي 30 نيسان/أبريل بالدوحة، للمساعدة على تنشيط عملية السلام الأفغانية عن

طريق جمع كل أصحاب المصلحة الرئيسيين معا. ويمكن أن تواصل هذه الصيغة الإسهام في التوصل إلى تسوية سياسية.

وعقد وزراء خارجية باكستان وأفغانستان وتركيا اجتماعا ثلاثيا في إسطنبول، في 23 نيسان/أبريل 2021، أكدوا فيه مجددا دعمهم لعملية السلام في أفغانستان، وتحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة للنزاع الأفغاني.

وفي 3 حزيران/يونيه 2021، عُقد الاجتماع الرابع للحوار الثلاثي بين وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان. ونوه الاجتماع بأهمية الحل السلمي للنزاع الأفغاني، من خلال عملية سلام يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان، وأعرب كذلك عن الإصرار على تعميق التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق وغيرها من الآليات الإقليمية.

وفي 20 أيار/مايو 2021، عقد وزير خارجية باكستان، مخدوم شاه محمود قریشي، اجتماعا مع الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على هامش دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفلسطين، سلط خلاله الضوء على الجهود البناءة التي تبذلها باكستان من أجل تيسير عملية السلام الأفغانية.

وفي الأسبوع الماضي، اجتمع وزير خارجية باكستان مع رئيس المجلس الأفغاني الأعلى للمصالحة الوطنية، عبد الله عبد الله، ووزير خارجية أفغانستان، حنيف أتمر، ورئيس جامعة أفغانستان الإسلامية، صلاح الدين رباني، على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في تركيا، وناقشوا سبل النهوض بعملية السلام الأفغانية.

كما زار رئيس أركان الجيش الباكستاني كابول في 10 أيار/مايو 2021 وناقش، في اجتماعات مع القيادة الأفغانية، عملية السلام الأفغانية، والتعاون الثنائي في مجالي الأمن والدفاع، وضرورة الإدارة الفعالة للحدود بين باكستان وأفغانستان.

وتدل كل هذه الجهود – الثنائية والإقليمية والدولية – على رغبة باكستان القوية في تعزيز إمكانيات تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة.

إن الإرهاب كان له تأثير مدمر على أفغانستان والبلدان المجاورة لها. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح باستخدام أراضي أفغانستان من جانب تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والجماعات الإرهابية الأخرى مثل جماعتي تحريك طالبان باكستان والحركة الإسلامية لشرق تركستان، لتنفيذ هجمات ضد أي بلد.

وتشعر باكستان بالقلق على وجه الخصوص إزاء الدعم المقدم من جانب بلد ثالث إلى جماعة تحريك طالبان باكستان وجماعة الأحرار، من أجل تدبير وتنفيذ مئات الهجمات التي شنت على باكستان عبر الحدود من أفغانستان.

ويجب ألا يُسمح لهذه الجماعات الإرهابية، التي حددها مجلس الأمن، بأن تعمل ضد باكستان انطلاقا من أفغانستان بدعم خارجي. ونحن ندعو المجلس إلى أن يحيط علما على الوجه الأكمل بالأنشطة الإرهابية لهذه الجماعات ورعاتها.

إن تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان سيبشر بحقبة ازدهار لأفغانستان وكذلك للمنطقة الأوسع نطاقا.

ويعد تعزيز الترابط الاقتصادي والتجارة الإقليمية العنصر الرئيسي لتحقيق سلام وأمن دائمين في أفغانستان. وتستطيع باكستان وأفغانستان، من خلال مشاريع الترابط الإقليمي، أن تشكلا جسرا يربط وسط آسيا ببحر العرب، مما يوفر فرصا اقتصادية هائلة لكلا البلدين وللمنطقة، ويساعد أفغانستان على جني ثمار السلام.

إن باكستان هي أكبر شريك تجاري لأفغانستان وما برحت تقدم دعما حاسما في مجالات الزراعة والصحة والتعليم وتنمية البنية التحتية. وقد رصدنا أكثر من 1 بليون دولار لدعم التنمية في أفغانستان، ومن هذا المبلغ خصص 500 مليون دولار لمشاريع البنية التحتية وبناء القدرات.

وخلال العقود الأربعة الماضية، قدمت باكستان كل الدعم الممكن إلى ملايين اللاجئين الأفغان الذين وفدوا إلى أرضنا بحثاً عن السلامة والأمن. وما زالت باكستان تستضيف على أرضها حتى اليوم نحو 3 ملايين لاجئ أفغاني. ونحن نفخر بأننا فتحنا ديارنا لأشقائنا وشقيقاتنا الأفغان في وقت حاجتهم.

ونتوقع من المجتمع الدولي أن يضع، بالتزامن مع السير في عملية السلام، خطة محددة الأجل ووافية الموارد لإعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم وإعادة إدماجهم في أفغانستان. ويمكن أن تُشكل هذه الخطة عنصرا رئيسيا في المساعي الرامية إلى تحقيق سلام وأمن دائمين في أفغانستان.

وأخيرا، أكرر تأكيد رغبة باكستان في رؤية أفغانستان بلدا ينعم بالسلام والاستقرار والوحدة والديمقراطية والازدهار والسيادة، ويحيا في سلام مع ذاته ومع جيرانه. إن السلام في متناول الشعب الأفغاني. ويجب عليهم ألا يدعوه يفلت منهم.

وأختتم بياني مستشهدا بكلمات رئيس وزراء باكستان، عمران خان، التي قال فيها: "ليس لدينا من فضلهم، وسنعمل مع أي حكومة تتمتع بثقة الشعب الأفغاني. ويثبت التاريخ أن أفغانستان لا يمكن السيطرة عليها أبدا من الخارج."

المرفق التاسع والعشرون

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

تود بولندا أن تؤكد مجددا دعمها القوي للنهج القيادي الذي تُوجّه به الممثلة الخاصة، ديبورا ليونز، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك لكل أنشطة البعثة الرامية إلى جمع الأطراف الأفغانية معا وتمهيد الطريق المفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار. ونشيد بجهود البعثة التي تركز على تدعيم قدرة الدولة الأفغانية على حماية المدنيين، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية في كل مناحي الحياة. وبولندا تؤيد تأييدا كاملا نهج البعثة القائم على تعزيز إمساك أبناء البلد بزمام الأمور، وإقامة مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تركز على سيادة القانون وأساليب الحكم الرشيد.

وتود بولندا أن تكرر تأكيد مساندتها لمفاوضات السلام في أفغانستان، وللجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وكل الأطراف الأفغانية الفاعلة من أجل المضي قدما صوب تسوية سياسية مستدامة. ونحن ندرك أن الطريق المفضي إلى اتفاق نهائي سيكون طويلا وشاقا، لكن من المهم مواصلة العملية التي أستهلت في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وتؤمن بولندا بأن تأجيل مؤتمر إسطنبول لأجل غير مسمى قد يعني إهدار فرصة جيدة أخرى لبناء السلام في أفغانستان. وبالرغم من ذلك، يحدونا أمل صادق في التغلب عما قريب على المأزق الراهن.

وبولندا مقتنعة بأن الحالة في أفغانستان وما حولها تتطلب تعاونا إقليميا واسعا ذا أبعاد شتى. ومن هذا المنطلق، نرحب بتعيين جون أرنو مبعوثا شخصيا للأمين العام لأفغانستان والقضايا الإقليمية، ونتمنى له كل توفيق في مهمته.

ومما يؤسف له أن الحالة الأمنية ما برحت تتدهور في أفغانستان، وإذا لم يتوقف العنف فإنه قد يؤدي، في الأجل الطويل، إلى تقويض عملية السلام بأسرها. إذ تتواصل في البلد هجمات يومية تستهدف المدنيين في كثير من الأحيان. ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الراهنة للأمن البشري في أفغانستان، ونلاحظ تنامي مستويات العنف والإرهاب، المرتكبين من جانب حركة طالبان أساسا، وكذلك من جانب منظمات إرهابية أخرى مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتنظيم القاعدة في دولة خراسان، وجماعة تحريك طالبان. ويتعين أن يُوضع أمن الناس في مركز القلب من حل النزاع وبناء السلام، إذا أردنا أن نتعم أفغانستان بمستقبل سلمي ومستدام ومزدهر.

إن حماية المدنيين، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الأكثر ضعفا مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، تظل مجالا جوهريا في التزامات بولندا على المستوى المتعدد الأطراف. ومن المحزن، كما ورد في تقرير الأمين العام، أن يظل النزاع المسلح في أفغانستان يلحق خسائر جسيمة في صفوف الأطفال. وفي 8 أيار/مايو، أودى هجوم بسيارة مفخخة على مدرسة ثانوية في كابول بحياة ما لا يقل عن 90 شخصا، وأصاب أكثر من 150 آخرين، كان كثير منهم فتيات مرهقات. وبولندا تدين بأقوى العبارات هذا الهجوم البغيض، وتشعر بقلق عميق إزاء تنامي العنف ضد المرافق التعليمية بأفغانستان في الشهور الماضية.

ويجب علينا أن نتخذ إجراء حازما ضد هذا الانتهاك الصارخ للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، نعرب مرة أخرى عن تأييدنا لقرار مجلس الأمن 2573 (2021)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع في

نيسان/أبريل، ويحدونا أمل صادق في أن يسهم في ضمان حماية أفضل للبنية التحتية المدنية. وفي الوقت نفسه، ننوه بأن أثر النزاع الراهن على الأطفال والشباب الأفغان وحقهم في التعليم ينبغي أن يظل أمرا يحظى باهتمام المجلس. ويساورنا القلق أيضا إزاء مصير الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الأمس احتفلنا بالذكرى السنوية الثانية لاتخاذ المجلس القرار 2475 (2019) بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، الذي اقترحتة بولندا والمملكة المتحدة. ونحن ندعو كل الأطراف الفاعلة في أفغانستان إلى تنفيذه.

وإذ نتربح تجديد ولاية البعثة قبل انقضائها في أيلول/سبتمبر، ينبغي أن تُعطى الأولوية فيها لمسألة تعزيز قدرات البعثة على حماية الأطفال. وتتوه بولندا أيضا بأهمية دمج الاعتبارات المتصلة بحماية الأطفال في المحادثات بين الأطراف الأفغانية. ونحث أطراف النزاع على التركيز على تدابير حماية الأطفال بوصفها من الخطوات المبكرة لبناء الثقة في المفاوضات، وندعو إلى وقف فوري للعنف ضد الأطفال، والفتيات بوجه خاص. ويتعين الإفراج فورا عن الأطفال المجندين والمحتجزين، ويجب علينا أن نرصد جميع الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال الأفغان وقت الحرب وأن نُبلغ عنها ونتصدى لها. وبولندا مستعدة لدعم أي مبادرة يُضطلع بها في إطار الأمم المتحدة بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات ومنعها.

وبولندا ملتزمة أيضا بلفت انتباه الأمم المتحدة إلى أهمية وضروة مشاركة النساء في عمليات السلام، وذلك من حيث عددهن والأدوار التي يضطلعن بها سواء بسواء. ومن المظاهر العملية لاهتمامنا بهذه المسألة العمل الذي نؤديه بوصفنا عضوا مؤسسا في مجموعة الأمم المتحدة لأصدقاء المرأة في أفغانستان. ونحن مقتنعون بأن المشاركة المجدية للمرأة في كل مراحل عملية السلام الأفغانية، بما في ذلك المفاوضات الرسمية، شرط مسبق للمصالحة الحقيقية. ويتعين علينا أيضا ضمان أن تعترف نتيجة المفاوضات بدور المرأة الأفغانية في كل مناحي الحياة وأن تحمي هذا الدور وتعززه.

وما برحت بولندا تصر على دعم حكومة أفغانستان وشعبها في بناء دولة ديمقراطية ذات سيادة تعتمد على ذاتها، وتُحكم بأسلوب شفاف وشامل للجميع وخاضع للمساءلة. إننا نتواجد في أفغانستان منذ نحو عقدين، نسهم في الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار، وكذلك في تنمية أفغانستان وفي رفاه المجتمع الأفغاني. واليوم نكرر تأكيد التزامنا بمواصلة دعم أفغانستان في جهودها الرامية إلى تحقيق سلام وازدهار دائمين لا يتركب أحدا خلف الركب.

المرفق الثالثون

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هـ. سينيرلي أوغلو

أتوجه بالشكر إلى الممثلة الخاصة ليونز، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة والي، ومديرة شبكة النساء الأفغانيات، السيدة أكرمي، على الإحاطات التي قدمتها. وأحيي حضور حنيف أتمر، وزير خارجية أفغانستان، هذا الاجتماع.

إن العنف في أفغانستان قد وصل إلى مستويات بالغة الارتفاع للأسف. وأفاد الأمين العام بأن الخسائر في صفوف المدنيين قد شهدت، في الشهور الستة التي تلت بداية محادثات السلام في أيلول/سبتمبر 2020، زيادة كبيرة بالقياس إلى الفترة نفسها من عام 2019. وهذا أمر يدعو إلى القلق العميق.

إن ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين، وعمليات القتل التي تستهدف الصحفيين وناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان أمران يبعثان على الأسى. وتتفاقم التحديات التي تواجه الشعب الأفغاني من جراء تردي الحالة الأمنية، والآثار الضارة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والجفاف.

ونتيجة لذلك، زاد خطر حدوث موجات جديدة من الهجرة الجماعية. وتشير التقديرات إلى أن تدفقات الهجرة ستزيد بقدر إضافي خلال الشهور المقبلة، في أعقاب انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان. وقد يكون لذلك آثاره الأمنية والإنسانية في المنطقة الأوسع مدى وما وراءها. ولذا من المهم أن يبدأ المجتمع الدولي العمل على وضع خطط شاملة للطوارئ من أجل معالجة هذا التحدي الوشيك.

ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في أفغانستان. وينبغي أن يبقى منظور التسوية التفاوضية حيا. وينبغي أن تتوصل الأطراف إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار وأن تواصل بحسن نية المفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية.

إن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية سياسية يقودها ويمسك بزمامها أبناء أفغانستان. وعملا على دعم وتنشيط المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في الدوحة، تظل تركيا مستعدة لاستضافة مؤتمر رفيع المستوى في إسطنبول، بالاشتراك مع قطر والأمم المتحدة. وسيرمي هذا المؤتمر إلى إعطاء زخم لمفاوضات السلام الأفغانية الراهنة، وإنهاء العنف، والمساعدة على تحقيق تسوية تفاوضية شاملة للجميع تُفضي إلى سلام دائم في أفغانستان.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تُظهر الأطراف، وحركة طالبان على الأخص، استعدادها الحقيقي للمشاركة بشكل بناء في هذه العملية.

ونحن نواصل أيضا التشديد على ضرورة تعزيز الإدماج السياسي والتوافق الوطني داخل الفريق الجمهوري. ومن الجوهري، في الوقت نفسه، إيجاد عملية سلام جامعة، تشمل النساء وجماعات الشباب والقادة الدينيين. ويمكن أن يصبح الإمساك بزمam عملية السلام عريض القاعدة بمشاركة شرائح المجتمع الأفغاني كلها. وهذا أمر لا غنى عنه لإحلال سلام دائم ووصون الحقوق والحريات الأساسية. فالمكاسب التي أحرزت بتكاليف كبيرة خلال العقدين الماضيين لا يمكن التضحية بها.

ونحن نساند أيضا تعزيز دور الأمم المتحدة في الإسهام في عملية السلام والمصالحة بأفغانستان. وكان من المناسبات التي سنحت مؤخرا في هذا الصدد المحادثات التي عقدناها مع المبعوث الشخصي للأمين العام، جون أرنو، خلال زيارته للمنطقة.

ومن المؤكد أن المنطقة ذاتها منوط بها أكبر دور، ولديها أكبر مصلحة، وتتحمل أكبر مسؤولية في إقامة ودعم أفغانستان الآمنة والمزدهرة والسلمية.

واعترافا بأهمية التعاون الإقليمي في دعم السلام، اتخذنا عدة مبادرات لبناء الثقة بين أفغانستان وجيرانها، وشجعنا الحوار البناء الموجه نحو تحقيق النتائج. ومن هذا المنطلق، عقدنا مؤخرا اجتماعات ثلاثية مع جاري أفغانستان الرئيسيين، باكستان وإيران.

ونحن ندعم بوجه خاص الجهود الإقليمية التي تركز على تحسين الترابط الاقتصادي وترابط البنية التحتية، وتنشيط التجارة، والمرور العابر، والطاقة، والتعاون الثقافي. وستواصل تركيا تقديم مساهماتها إلى أفغانستان في عدة مجالات، من بينها الأطر المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال عملية قلب آسيا - إسطنبول.

وخلال الشهور الماضية، شهدنا هجمات إرهابية وضيعة في البلد، أودت بحياة كثير من الأبرياء، من بينهم طلاب مدارس ثانوية وطالبات مدارس مراهقات. ونحن ندين مرة أخرى هذه الأعمال البغيضة بأقوى العبارات.

إن حصول الأطفال الأفغان على التعليم له دور مركزي في جهود المساعدة التي تبذلها تركيا في أفغانستان. وكما فعلنا في الماضي، سنواصل دعمنا ببناء المدارس، وتوفير المساعدات، وتغيير حياة مئات الفتيات وأسرهن. وسنحافظ في الوقت نفسه على دورنا النشط في دعم أمن أفغانستان.

وعلى الرغم من التحديات والتهديدات الكبيرة التي ما زالت قائمة في البلد، سنواصل مساندتنا للشعب الأفغاني في مساره صوب إقامة أفغانستان السلمية والمستقرة والمزدهرة. وينبغي للمجتمع الدولي، في هذا المنعطف الحرج، أن يستعرض المساهمات التي قدمها، وأن يُقِيمَ بعناية التكلفة الباهظة لخدلان الشعب الأفغاني.